مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٠٩**

الجمعة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كاتيغايا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد بريينس
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	المكسيك	السيد بوينتي
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد أوجوموغوبيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسون
	اليابان	السيد كادوما

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2010/514)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2010/514)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا وأستراليا والبرتغال والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان وفنلندا وكينيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل الممثلون المذكرون آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة، مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، من الممثل الدائم لغابون يطلب فيها دعوة مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد رمضان لعمامرة، إلى الاشتراك في النظر في البند وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد رمضان لعمامرة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد رمضان لعمامرة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت أيضا رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

باسم المجلس، أود أن أرحب أيما ترحيب بمعالي السيد هنري أودين أجوموغوبيا، وزير خارجية نيجيريا. كما أود أن أشكر معالي السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال على حضوره هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/514 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

لا شك أن حفظ السلام يصبح على نحو متزايد مسؤولية مشتركة تؤدي فيها للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع دورا حرجا بالغ الأهمية. ولذلك، ترحب أوغندا بالتقدم المحرز صوب تقوية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويسلط تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة الضوء على مجالات إحراز التقدم. ويشمل ذلك تزايد المشاورات والتعاون بشأن مسألتي السلام والأمن، ودعم برنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات، والمساعدة في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا على التخطيط لعمليات حفظ السلام ووزعها وإدامتها.

إن الاتحاد الأفريقي، إذ يعترف بالأثر الضار للصراعات السابقة من ناحية إعاقة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتسبب في معاناة تجل عن الوصف للسكان، أبدى تصميمه على منع الصراعات في القارة وعلى إدارتها وحلها والتزامه بذلك. وهو يعمل على تحقيق هيكل شامل للسلام والأمن وأكد على الحاجة إلى تقيد الدول الأعضاء بالنظام الدستوري والحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، يتخذ الاتحاد الأفريقي تدابير بالغة الأهمية لتقوية قدراته على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية – بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – ما تزال تطور قدراتها وقد استثمرت الموارد، في إطار قدرتها، للاستجابة لحالات الصراع في مختلف البلدان. وتقدم مساهمة هامة عن طريق معرفتها بالحالات على أرض الواقع وقدرتها على الاستجابة بسرعة.

ومن المهم كفالة القيام بحفظ السلام، الذي هو أداة لا غنى عنها للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، على نحو فعال. ويعترف مجلس الأمن، بمقتضى القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، بالحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل المنظمات الإقليمية حينما تضطلع بعمليات حفظ السلام بمقتضى ولاية من الأمم المتحدة. بيد أن جهود الاتحاد الأفريقي لوزع عمليات حفظ السلام بفعالية ما تزال معاقة بالافتقار إلى التمويل المستدام والمرن والممكن التنبؤ به.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على ذلك، على الرغم من تقديم مجموعة تدابير الدعم السوقي للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أننا نقدر الدعم الذي تقدمه الجهات الشريكة على المستوى الثنائي، فإن الحقيقة هي أن تلك التبرعات لا يمكن التنبؤ بها وهي غير مستدامة أيضا. وحينما ينشر الاتحاد الأفريقي عمليات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن فإنه يفعل ذلك باسم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ونرى أن مداولات ومناقشات مستفيضة قد أجريت بشأن الحاجة إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي التي أذنت بها الأمم المتحدة. من الضروري الآن اتخاذ إجراء حاسم بشأن الطرق العملية لجعل ذلك الدعم حقيقة واقعة، بوسائل منها الأنصبة المقررة، كما أوصى بذلك، قبل سنتين تقريبا الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة برئاسة رئيس الوزراء الإيطالي السابق رومانو برودي (انظر S/2008/813). والفوائد التي تتأتى من دعم حفظ السلام الفعال، بالاقتران مع منع الصراع وبناء السلام ضخمة من ناحية تعزيز السلام والأمن والتنمية.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أرحب بمشاركة وزير خارجية نيجيريا، معالي السيد هنري أودين أجوموغوبيا. هذه فرصة هامة لمتابعة مناقشات السنة الماضية حول كيفية

تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وعلى نحو خاص تعزيز قدرات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي. وأعمال المنظمات الإقليمية بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق لا غنى عنها. إن تطوير الهيكل الأفريقي للسلام والأمن ضروري لاتخاذ نهج فعال على الأمد الطويل نحو منع نشوب الصراع وتسويته. إنه يقتضي الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

لقد بذل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا جهودا كبيرة لمنع الصراعات والوساطة بشأنها وحلها في القارة. والأفراد المنضوون تحت رايته دفعوا في أغلب الأحيان ثمنا باهظا. وهذه السنة وحدها فقد الاتحاد الأفريقي ١٥ من حفظة السلام في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، لقي ٤٤ من حفظة السلام من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات حتفهم هذه السنة من أجل حفظ السلام حول العالم.

ومناقشة السنة الماضية (انظر S/PV.6254) وتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي رأسه رئيس الوزراء السابق رومانو برودي، فصّلت التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بعمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة. والتقرير المعروض علينا اليوم يقدم استكمالا لأعمال الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي في التغلب على هذه العقبات.

وفي السنوات القليلة الماضية دخلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجموعة واسعة من الشراكات – من التحذير المبكر ومنع الصراع إلى حفظ السلام وبناء السلام. وقد عمّقت هذه الشراكات التعاون بين هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس موثاريكا رئيس ملاوي، وقادة الدول الأفريقية، على التزامهم بالسلام والأمن وبالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة. وأشكر أيضا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد رمضان لعمامرة، على مساهمته الكبيرة في تطوير التعاون الوثيق بين منظماتنا. وكما نعرف نحن جميعا، لم تحقق هذه العلاقات بعد إمكانياتها الكاملة في تموز/يوليه، أنشأت الأمم المتحدة مكتبها للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وفي الشهر الماضي، تولى الأمين العام المساعد موبوري – مويتا، وهو موجود معنا اليوم، مهام منصبه هناك. ونأمل أن ييسر هذا المكتب اتخاذ نهج متسق ومتماسك واستراتيجي تجاه عمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. وفي أيلول/سبتمبر افتتحت الجلسة الأولى لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن. ويقصد بفرقة العمل أن تشرك منظماتنا على أعلى المستويات في استكشاف الطرق لتعزيز تهيؤنا للاستجابة حتى نستطيع منع نشوب الصراعات بدلا من مجرد الاستجابة للأزمات. ونقوم أيضا بإجراء تقييم شامل لفترة السنوات الثلاث الأولى من برنامج العمل العشري لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي. وسأرفع تقريرا إلى الدورة الحالية للجمعية العامة مع توصيات لزيادة تعزيز البرنامج في مجالات الإدارة والتعاون والتنسيق والرصد.

وبناء القدرة هو مجرد جزء من الصورة. فلا يزال الاتحاد الأفريقي يواجه صعوبات في تأمين الموارد اللازمة لدعم أنشطة حفظ السلام. وتبرهن دارفور والصومال على ذلك بكل وضوح. نحن بحاجة إلى إيجاد حل من شأنه أن يوفر للاتحاد الأفريقي الموارد التي يمكن التنبؤ بها وبصورة مستدامة ومرنة عندما يشرع في عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس بموجب الفصل الثامن من الميثاق.

ولا بد أن تحصل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي على الدعم نفسه الذي يتوفر لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك تسديد التكاليف التي تتكبدها البلدان المساهمة في هذه العمليات. ومن المنطلق نفسه، يتعين على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي أن تتمسك بالمعايير المهنية نفسها التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة. ولهذا السبب، مثلا، تعمل الأمانة العامة مع الاتحاد الأفريقي لتحديد المبادئ التوجيهية وتعزيز القدرة على حماية المدنيين وتقليص الخسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حد ممكن.

واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي أوليها للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي الأشهر القادمة، سأقوم بتقديم تقرير سيساعد في تحديد رؤية استراتيجية للتعاون بشأن السلام والأمن بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لقد حققت شراكتنا الكثير حتى الآن وتنطوي على إمكانات كبيرة للمستقبل. فلنعمل معا على إيجاد آليات فعالة لنهج طويل الأجل لمنع نشوب الصراعات وحلها ووضع نظام موثوق لحفظ السلام بموجب الميثاق. ولنشقَّ طريقنا نحو نموذج يخدم أفريقيا ويمكن، بدوره، أن ينطوي على دروس وتطبيقات من أجل تعاوننا مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

السيد لعمامرة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب المجلس، لليوم الثاني على التوالي، لتقديم منظور الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

بما أن مجلس الأمن قرر عقد جلسات متعاقبة بشأن الصومال والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي عندما يقوم بعمليات حفظ السلام، وبصفة عامة، بشأن الشراكة بين المنظمة العالمية والاتحاد الأفريقي، إنما يشهد ذلك على التزام هذه الهيئة بتعزيز السلام والأمن الدائمين في أفريقيا.

وبالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جون بينغ والاتحاد الأفريقي ككل، أود أن أحيي أوغندا مرة أخرى، التي تترأس مجلس الأمن لهذا الشهر. وأحيي أيضا حضوركم الشخصي، سيدي الرئيس، في هذه الجلسة الهامة. وأود أن أشيد بأوغندا على قيادتها وعلى العديد من التضحيات التي قدمتها في السعي لتحقيق هدفنا المتمثل في قارة خالية من الصراعات، لا سيما من خلال مشاركتها في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي هي بلا شك واحدة من أصعب العمليات التي تقوم بها منظمة قارتنا.

لقد ناقشنا، يوم أمس، الحالة في الصومال والإجراءات الملحة المطلوب من المجتمع الدولي اتخاذها، لا سيما من مجلس الأمن، للتصدي للتحديات الناشئة عن التطورات الحالية في ذلك البلد ولتقديم الدعم للشعب الصومالي الذي هو في أمس الحاجة إليه، وهو يكافح لينهي عقودا طويلة من الصراع الذي مزّق بلده.

وإنصافا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع، نحن لا نبدأ هذه المسيرة من عدم، لأن الأمم المتحدة في طليعة الذين يقدمون الدعم المالي واللوجستي والتقني المطلوب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتقوم بتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. ولا يسعني إلاّ أن أؤكد مجددا تقديرنا للأمم المتحدة على رزمة الدعم القيم الذي تقدمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي يبشر بعهد جديد في العلاقة بين

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بصورة عامة، خاصة مع الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا مرة أخرى لجنوب أفريقيا، التي شرعت بالعملية التي أفضت إلى تقرير فريق برودي (انظر S/2008/813) واستمرت منذئذ بالعمل الدؤوب لمتابعة التوصيات الواردة فيه بشكل فعال. ويسرنا في الاتحاد الأفريقي أن جنوب أفريقيا ستنضم مجددا إلى المجلس، لأن وجودها في هذه الهيئة والتزامها الدائم بالسلام سيضخ المزيد من الزخم في الجهود الرامية إلى جعل الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر أهمية فيما يتعلق بالتحديات والبيئة الحالية.

إن مناقشات اليوم ومناقشة الأمس مرتبطة ببعضها البعض. ومن جوانب عديدة، يشكل جهدنا المشترك فيما يتعلق بالصومال نموذجا لكيفية تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، إذا أردنا أن تنجح الجهود التي نبذلها لمعالجة التحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا.

وقبل أقل من سنتين، قام فريق برودي، الذي أنشئ بصورة مشتركة من قبل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بروح الشراكة الجديدة، بتقديم تقرير استشرافي بشأن أفضل السبل لتعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على أساس مزيج حصيف من الميزات النسبية لكل منهما. وتعزيزا للنهج المقترح، أشار فريق برودي إلى أنه، في الوقت الذي أظهرت فيه البعثات الأفريقية لحفظ السلام قابلية للانتشار السريع، الذي من شأنه أن يوفر الاستقرار المبدئي المطلوب للحل الطويل الأجل، إلاّ أن عدم القدرة والموارد الأخرى قد أعاقت قدرتها على تنفيذ ولاياتها تنفيذا فعالا على امتداد فترات من الزمن.

واقترح الفريق عددا من الخطوات العملية لزيادة التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وحدد التقرير سبل تطوير القدرة المؤسسية التي تتلاءم مع الطلبات الملقاة على عاتق الاتحاد الأفريقي.

أما بخصوص تعزيز التنبؤ والاستدامة والمرونة المتعلقة بعمليات السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة والتي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، فإن التقرير قد أوصى بإنشاء آليات جديدة للتمويل استنادا إلى أنصبة الأمم المتحدة المقررة.

وفضلا عن هاتين الخطوتين المحددتين، شدد فريق برودي على الحاجة إلى رؤية استراتيجية مشتركة كي تتمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من ممارسة ميزاتهما، وكذلك لتقليص إمكانية ازدواجية الجهود التي تبذلها المنظمات التي تعمل على تحقيق مقاصد متداخلة.

ومنذ تقديم التقرير، أحرز تقدم كبير في تنفيذ التوصيات التي صاغها. وأود، في هذه المرحلة، أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام بان كي – مون على تقريره (S/2010/514)، الذي يرسم صورة واضحة لما تم تحقيقه ولتحديات المستقبل.

واسمحوا لي أن أبرز، وبصورة خاصة، علاقة العمل الوثيقة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة. إننا نسعى، وعلى مختلف المستويات، للتشاور مع بعضنا البعض، قدر المستطاع، لتنسيق مواقفنا بخصوص العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، يشكل إنشاء فرقة العمل المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بالسلام والأمن، هنا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، نقطة تحول هامة. وكان حضور كل من الأمين العام بان كي – مون ورئيس مفوضية الاتحاد

الأفريقي جون بينغ مراسم انطلاق فرقة العمل، التي عقدت دورتها الموضوعية الأولى بعد ذلك ببضعة أيام، شاهدا على التزام قيادة المنظمتين بتعميق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وجدير بالذكر أن تعزيز تواجد الأمم المتحدة في نيروبي وترشيده من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، في تموز/يوليه ٢٠١٠، وكذلك من خلال بناء القدرة قد أتاح تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في عدد من المجالات وزاد التنسيق الميداني بين ممثلي المنظمتين.

وتنظيم معتكف في القاهرة في شهر آب/أغسطس الماضي، بمبادرة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وضمن إطار ”سنة السلام والأمن في أفريقيا“ – المعتكف الذي جمع كبار المسؤولين ومبعوثين أو ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك عن المنظمات والبلدان الشريكة الأخرى، أعطى زخما جديدا للجهود المبذولة باستمرار لكفالة قيام تنسيق أفضل ومواءمة أكثر فعالية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وفي نداء القاهرة للسلام، الذي اعتمد في نهاية الاجتماع، طُلب من الاتحاد الأفريقي تنظيم معتكف آخر في العام القادم وجعل هذا المحفل ممارسة مؤسسية من الآن فصاعدا، والعمل مع الأمم المتحدة في الوقت ذاته على كفالة اتخاذ إجراءات المتابعة للخطوات المتفق عليها، بما في ذلك، تأسيس محافل إقليمية للوساطة دعما للسعي إلى السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

وهذه الشراكة تشتمل أيضا على أجهزة صنع السياسة بالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وما قيام مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإضفاء الطابع المؤسسي الآن على اجتماعهما التشاوري السنوي إلا دليل آخر على إدراكهما المشترك أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفريقيا يتطلب منا تجميع مواردنا ومواءمة مواقفنا والاستفادة من قراءة إبداعية لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وتفسيرها تفسيرا خلاقا.

ولقد تم إحراز التقدم حتى بالنسبة إلى المسألة المنطوية على تحد أكبر، مسألة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وإن كان التقدم بطيئا أكثر مما كانت أفريقيا تتوقعه. وإن حزمة الدعم المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، قبل تحويلها إلى عملية مختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، والدعم المقدم الآن لبعثة الأمم المتحدة في الصومال، يعطيان الآن الدليل على نهج إبداعي أكثر تجاه حفظ السلام ومواجهة التحديات المقترنة به. وإنني اتفق تماما مع الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بأن حزمة الدعم السوقي الممولة عن طريق الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة كانت عاملا أساسيا في عمليات بعثة الأمم المتحدة في الصومال.

لقد قطعنا بالتعاون مع العملية المختلطة في السودان خطوة إضافية بتضافر جهودنا في تدبير عملية مختلطة لم يسبق لها مثيل تمولها وتديرها الأمم المتحدة. وعندما فعلنا ذلك قدمنا الدليل على أن منظمتينا تمتلكان القدرة على الاستجابة بالمرونة والروح العملية المطلوبتين في تناول حقائق الواقع السياسي المعقدة.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بالمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ”ممارسة الدروس المستفادة“، المقرر تنظيمها في نيروبي في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لدراسة هذه التجارب، بناء على طلب من مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/26). ومما يتسم ببالغ الأهمية أن الدروس المستخلصة ستوضع موضع التطبيق وستسترشد بها منظمتانا كلتاهما في القرارات المستقبلية التي تتخذانها.

ونحن إذ نجتمع اليوم يجدر بنا أن نفتخر بما أحرزناه، لأنه يتيح أساسا قويا لإحراز مزيد من التقدم في مسعانا المشترك. وفي الوقت ذاته، يجب أن نبقي قيد نظرنا التحديات الكثيرة التي تعترض طريقنا وتتطلب تعبئة أكبر وأفضل توجيها من جميع أصحاب المصلحة.

ولئن كانت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة قد عملتا، مثلما ذكرنا من قبل، على تعزيز تعاونهما، فإن المجال يتسع لتحقيق تحسينات كبيرة. وهذا يتطلب نهجا يركز على الأعمال ويستهدف تحقيق نتائج ملموسة؛ وهو يقتضي منا جميعا أن نبدي، على جميع المستويات، روح الشراكة التي تعهدنا بالتحلي بها، وأن نَثبت على عزيمتنا فنجعل التعاون والتنسيق سمة دائمة لعلاقتنا حتى نتمكن من تجنب ازدواجية الجهود وتبديد الموارد الشحيحة. ويجب علينا العمل من أجل الحصول على أعظم الأثر من جهودنا، ومن أجل زيادة قدرتنا على مساعدة الذين يحتاجون إلى المساعدة. وأثق بأن فرقة العمل المشتركة ستوفر لنا الأدوات المطلوبة للتيقن التام من أن الالتزامات المقطوعة على أعلى مستوى يوفى بها وأن نتائج الاجتماعات التنسيقية التي ننظمها دوريا تعقبها إجراءات المتابعة.

ومما يتسم بالأهمية أيضا بذل جهود دؤوبة لتحسين فعالية العلاقة بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وثمة خطوات كثيرة يمكن اتخاذها على الفور لبلوغ هذه الغاية، تتراوح بين المشاورات الدورية بين رئيسي الجهازين، للمواءمة بين جدولي أعمالهما وكفالة إجراء تنسيق أوثق ومطابقة أفضل فيما يتصل بصنع القرار، ونشر بعثات ميدانية مشتركة وإجراء مناقشات مضمونية أكثر في الاجتماعات السنوية بين الجهازين، مع تخصيص الوقت والاهتمام المطلوبين للنقطة الأخيرة.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون تناول مسألة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. يعرف الأعضاء جميعا أن هذه المسألة تكتسي أهمية فريدة بالنسبة إلى الاتحاد الأفريقي، بعد أن نوقشت في عدة مناسبات من قبل أعلى هيئة لصنع القرار في منظمتنا، جمعية رؤساء الدول والحكومات.

لقد برهن الاتحاد الأفريقي، في غضون السنوات القليلة الماضية، على أنه يمتلك العزيمة المتجددة والإرادة لنشر عمليات دعم السلام رغبة منه في المساعدة على إشاعة الاستقرار في البيئات المضطربة، التي غالبا ما يتعذر فيها تمييز الخط الفاصل بين صراع دائر وحالة يتوفر فيها سلام يجب حفظه. ويجب القيام بذلك لتوفير السند المطلوب بشدة ومؤازرة قوى السلام في حربها لدحر الذين عقدوا عزمهم على مواصلة الأعمال القتالية من أجل تحقيق مكاسب ضيقة قصيرة الأمد، ولتهيئة الظروف اللازمة للسلام المستدام والانتعاش على الأمد الطويل، بما في ذلك من خلال نشر عمليات الأمم المتحدة.

ومما له مغزى كبير أن وحدات الاتحاد الأفريقي المنتشرة في الميدان تسمى عمليات دعم السلام وليس عمليات حفظ السلام. وفي بوروندي والسودان يوم أمس، وفي الصومال اليوم، برهن الاتحاد الأفريقي، باعتقادنا، على سلامة ذلك النهج.

وفي الوقت ذاته، نواجه قيودا شديدة في ميادين الموارد واللوجستيات والقدرات حدت من قدرة العمليات المنتشرة على الاضطلاع بمهام ولايتها بصورة تامة وعلى تحقيق أهدافها. مع ذلك لا نشك في أن المخاطر المتأصلة في تلك المساعي تستحق الإقدام عليها لا لاغتنام الفرص التي تطرح نفسها في سبيل التقدم في قضية السلام فحسب – وتجربة بوروندي أثبتت صحة موقفنا هذا – وإنما أيضا للوفاء

بواجبنا وبمسؤوليتنا عن حماية السكان المستضعفين الذين تكون الصراعات قد أطبقت عليهم. وإن الاتحاد الأفريقي، بقيامه بذلك، ومع أنه كان يفي بولايته الخاصة ويعمل على النهوض بالأهداف والمبادئ المجسدة في قانونه التأسيسي والصكوك الأخرى ذات الصلة، إنما تصرف بالنيابة عن مجلس الأمن الدولي أيضا.

وأمام هذه الخلفية لن نغالي مهما قلنا في التشديد على أهمية إيجاد حل دائم لمسألة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ولقد دللت التجربة مرة تلو الأخرى على أن الدعم المقدم باستخدام الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة يشكل الطريقة الأكثر سلامة للتصدي للتحديات التي نواجهها، خاصة عندما يُضطلع بالعمليات بموافقة مجلس الأمن، مثلما هو الحال بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة في الصومال.

لذلك أود أن أكرر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة بصورة عامة بأن يتم تناول تلك المسألة بالإلحاحية والمرونة المطلوبتين وبالاستفادة من حزم الدعم المقدمة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في الصومال ومن التجارب الأخرى ذات الصلة، بما يتسق والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن هذه المسؤولية يجب أن تمارس بالتمام، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالآثار المالية المترتبة عليها.

وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره وأصاب، ”تتطلب التحديات المعقدة في عالم اليوم تفسيرا متجددا ومتطورا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة“، بناء على التسليم بأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين إنما يشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وإن صنع السلام في أفريقيا – القارة التي بالرغم من جوانب التقدم الكبير الذي أحرزته في السنوات الماضية، ما زالت تشهد أعلى نسبة من الصراعات القائمة على الصعيد العالمي – تستدعي الاهتمام ذاته من الهيئة العالمية وجهازها ذي الصلة بشؤون السلم والأمن.

إننا في حاجة إلى شراكة معززة وابتكارية بغية التصدي للتحديات القائمة اليوم وامتلاك القدرة المطلوبة لمواجهة تقلبات الغد. ويتعين أن نظهر ما لدينا من قيادة ورؤية في سبيل اتخاذ الخطوات الجريئة التي يتطلبها المشهد الدولي المتغيّر. وينبغي أن نحذر من مغبة استمرار حالة الارتياح المضللة التي يوفرها الوضع القائم، لأنها تبدد قدرتنا على استكشاف الحلول الابتكارية وتوقّع المستقبل على نحو أفضل. ولا يساورني الشك في أن مجلس الأمن سيواجه التحديات القائمة بنجاح.

والاتحاد الأفريقي، من جانبه، عاقد العزم على تأدية دوره الكامل، تمشياً مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل بذل الجهود لتعزيز قدرتنا وتسريع التفعيل الكامل لبنيان السلام والأمن الأفريقي. والمناورة التدريبية ”أماني“ الجارية لاختبار إجراءات القوة الاحتياطية الأفريقية، والدراسة التقييمية التي أعدها الهيكل الأفريقي للسلام والأمن هما دلالتان واضحتان على عزمنا المضي قدماً في هذا المجال، وتحسين الإدارة والشفافية الماليتين، وجمع المزيد من الموارد من داخل القارة، بما في ذلك عن طريق قيام شراكات ابتكارية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، كجزء من المتابعة لسنة السلام والأمن.

وسوف نسعى إلى جعل منع نشوب الصراعات، ولا سيما المنع الهيكلي، جوهر عملنا، مستعملين بفعالية مكونات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن ذات الصلة، والبناء

على إطارنا المعياري المتين بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ونزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وإدارة الحدود، وهذا غيض من فيض. وسوف نعزز جهودنا لحل الصراعات القائمة، فيما نعزز السلام حيثما تحقق بغية تفادي العودة إلى أعمال العنف.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن منتهى امتناننا الصادق للأمين العام، بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة والتزامه الراسخ بقضية السلام والأمن في أفريقيا، وفي العالم أجمع. فتقريره الممتاز يستحق التقدير، لأنه لا يعبر ببلاغة عن التحديات التي تواجهنا والخطوات التي يتعين أن نتخذها فحسب، وإنما ينوه أيضاً على النحو الواجب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطته الإصلاحية في مجال الإدارة المالية والإدارية، فضلاً عن الإسهام الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي لتحقيق هدفنا المشترك، المتمثل في إيجاد قارة تعيش في سلام مع نفسها ومع بقية العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لعمامرة على بيانه.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها وتقرأ صيغة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلي مجلس الأمن.

السيد أجوموغوبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بدولة السيد إريا كاتيغايا، نائب رئيس الوزراء ووزير شؤون جماعة شرق أفريقيا في أوغندا، وبالوفد الأوغندي على تنظيم هذه المناقشة الهامة لتقييم الدعم لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد بان كي – مون، على قيادته والتزامه بالسلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما على حضوره هنا في هذه المناقشة، وعلى ملاحظاته النيّرة. وإنني ممتن أيضاً للمنظور المنير للإتحاد الأفريقي، الذي عرضه باقتدار كبير مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

إن هذه المناقشة تستفيد من مضمون القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، وتقرير برودي الشهير لعام ٢٠٠٨ (S/2008/813)، وتقريري الأمين العام S/2009/470 المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و S/2010/514 المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولئن تعذّر إنكار صلاحية الحقائق الواردة في هذين التقريرين، فإن الذي ما زالنا نفتقر إليه هو العزم على العمل بثبات لمجابهة التحديات المعقدة التي نواجهها في أفريقيا. وآمل أن ترسي المناقشة الجارية اليوم الأساس القوي لمجموعة الإجراءات المطلوبة لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام تعزيزاً كبيراً، والإسهام في الإحتفال بسنة السلام والأمن التي أعلنها الاتحاد الأفريقي.

إن الصراعات في أفريقيا تنطوي على الأخطار الناشئة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. لكن أسبابها الجذرية متعددة الأوجه، لذلك علينا أن ندرك الحاجة إلى نهج شامل لحلها. وقبل كل شيء، يجب أن تكون استجابتنا تحت عنوان السعي إلى الأمن الجماعي، الذي لا تقع مسؤوليته على عاتق أي بلد واحد أو منطقة واحدة، وإنما على المجتمع الدولي بصورة متضافرة.

ويجب أن تكون لنا رؤية استراتيجية مشتركة لأهدافنا بغية المضي قدماً، مع التذكير بأن أفريقيا جزء لا يتجزأ من صون السلم والأمن الدوليين، الذي تقع المسؤولية الرئيسية عنه على عاتق مجلس الأمن. وعندما يقوم الاتحاد الأفريقي بعملية لحفظ السلام تأذن بها الأمم المتحدة،

فهو يتحمل مسؤولية مزدوجة تجاه شعوب أفريقيا والبشرية بأسرها، ممثلة بمُثُل الأمم المتحدة.

إن تجربة نيجيريا في سيراليون وليبريا علمتنا دروساً كثيرة بشأن التحديات التي تواجه حفظ السلام على الصعيد الإقليمي. وسأوجزها في المجالات الرئيسية الثلاثة وهي التمويل، والعتاد، وترتيبات دعم البعثات.

واسمحوا لي أن أوضح المأزق الذي طالما يجد الاتحاد الأفريقي نفسه فيه. ولا حاجة لي إلى تذكير أعضاء المجلس بأن أفريقيا تشكل ٧٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا. وهذه المسائل هي أيضاً مدرجة في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي الذي كثيراً ما يدعى إلى معالجتها. والواقع أن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له، قد أظهرا مع مرور الزمن قدرة متزايدة على البدء بعمليات دون إقليمية لحفظ السلام وقيادتها، مثلما فعلت نيجيريا في غرب أفريقيا.

ومع ذلك وفي أفضل حال، إن الاتحاد الأفريقي ليس سوى جزء من نظامنا الأمني الجماعي الذي يواجه مطالب متعددة تتمثل في نشر العمليات، أو القيام بالوساطة، أو تقديم الدعم بعد الصراع في جميع أنحاء القارة الشاسعة. وهذه المطالب التي تُطلب من الاتحاد الأفريقي تفوق بكثير موارده وقدراته تجاه الاستجابة بفعالية. والنتائج التي تسفر عن هذا التفاوت تشمل فشل البعثات، وزيادة عدم الاستقرار، وتراجع التنمية الاقتصادية، وعزوف الشركاء المحتملين عن الإسهام في ما ينظر إليه أنه نظام فاشل. وإذا أردنا أن نفعل الأشياء بطريقة مختلفة، يجب أن نستخدم سلطتنا السياسية لكفالة اقتران الدعم المناسب ببناء القدرات الإقليمية.

ونحن نقدّر الفهم المتزايد للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك أجهزتهما ومؤسساتهما الرئيسية. فمن دون شراكة وعلاقة استراتيجية حقيقية، ورؤية وتوجه واضحين، فإن استثماراتنا الهائلة في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، سوف تبقى مؤقتة ومخصصة.

ومثلما لاحظ الأمين العام، إن مدى توصّل الهيئات الإدارية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تحقيق الشراكة الاستراتيجية المفيدة الكاملة يعتمد على وضوح الإرشاد والتوجه للولايات التشريعية. وثمة نقطة انطلاق ممتازة هي بداية الشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، التي تجسدت في إنشاء فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

علاوة على ذلك، توصل المجلس، برئاسة نيجيريا في تموز/يوليه، إلى اتفاق مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حول صيغة وطرائق الاجتماعات الاستشارية السنوية للهيئتين. ونحن نرحب برأي الأمين العام القائل بأن هذه الاجتماعات تتطلب آليات للتحضير والمتابعة، واستخدام الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا لهذا الغرض.

ويظل تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام تحدياً صعباً. لكن، كما يذكرنا فريق برودي، فإن ”خيارات التمويل لا يصعب تحديدها“ (انظر S/2008/813). وتراوح المشكلة مكانها لأننا، نحن أصحابَ المصلحة، فشلنا في اعتماد البدائل البعيدة المدى والمبتكرة. وبما أن الأطر المالية الحالية للشراكة في مجال حفظ السلام لا تؤدي إلى بناء استراتيجية مستدامة طويلة الأجل، فإن من الضروري أن يعتمد المجلس خياراً تمويلياً يكفل التمويل المستدام والمرن والذي يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

ويظل الاتحاد الأفريقي منظمة في حالة انتقالية، ولا تزال مؤسساته تقوم ببناء قدراتها. وفي ذلك الصدد، نحن نقدر تشاطر المعرفة وتبادل المعلومات اللذين توخاهما تقرير الأمين العام، وبخاصة ما يتعلق بجهود الدبلوماسية الوقائية، مثل الوساطة والإنذار المبكر. وترى نيجيريا أنه يمكن لعملية مختلطة، مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أن تستفيد من المهمة الميدانية التعاونية لتعزيز التآزر في الرصد وتقييم النتائج واستراتيجيات الاستجابة. وخلال هذا التعاون، ربما يمكن للاتحاد الأفريقي أيضاً أن يستفيد من أفضل الممارسات في إطار منظومة الأمم المتحدة لإصلاح عملياته ومؤسساته.

وكثيراً ما تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حشد أعداد كافية من القوات للتصدي لحالات الأزمات، لكن سرعان ما يخذلها انعدام المعدات والدعم اللوجستي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشدد على أن تنمية قدرات العاملين في مجال حفظ السلام، بالرغم من أهميتها، لا يمكن أن تكون بديلاً للمعدات الملائمة واللوجستيات والتدريب. وبهذا الخصوص، شجعتنا طائفة المبادرات التي يجري النظر فيها، وبخاصة احتمالات إعطاء الاتحاد الأفريقي حق الوصول إلى قدرات قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، والمخزونات الاستراتيجية الخاصة بعمليات الانتشار، وإتاحة فريق خبراء مختص بزيادة القدرات للاتحاد الأفريقي عند بدء أي عملية لدعم السلام.

فإذا تصرفنا وفقاً للتوصيات المقدمة، فسنضيف بدون شك جوهراً لقدرات بعثات الاتحاد الأفريقي. ونحن نحث الاتحاد الأفريقي على المضي في عملية إصلاحه المؤسسي، علاوة على إعداد خارطة طريق لبناء القدرات على المدى الطويل. ونعتقد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في وضع هذا الإطار بهدف تحسين الدعم التقني المقدم للاتحاد الأفريقي. وربما يكون هناك مجال لدعم مبادرات مثل مركز حفظ السلام التابع للجيش النيجيري في جاجي، كادونا، لتحسين قدرته على تدريب وإعداد قوات الاتحاد الأفريقي والقوة الاحتياطية الأفريقية المزمع تشكيلها. وتشجع نيجيريا الأمين العام على القيام بإجراء تحليل حذر لنطاق هذه الخيارات والآثار المترتبة عنها.

ونحث الأمين العام بشدة على تكثيف جهوده لإيجاد تمويل مستدام حتى تكون حزمة الدعم المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بنفس مستوى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال مؤتمر القمة المصغر بشأن الصومال الشهر الماضي، ذكرنا الرئيس النيجيري جوناثان غودلك بأن التغيير لن يكون مستداماً إلا حين تلتزم كل الأطراف بالسلام وتتخذ خطوات عملية من أجل توطيده. وأضاف أن الحالة الأمنية في الصومال ستتحسن بصورة كبيرة إذا كان هناك تواجد دولي قوي ومنسق.

وبالعمل معاً، سنظهر المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي عن صون السلم والأمن. لكن في التحليل النهائي، لن يكون بمقدور الاتحاد الأفريقي أن يضطلع بدور فعال في الاستجابة للأزمات إلا إذا توفرت الإرادة السياسية والالتزام الكافيين لكل دوله الأعضاء وللمجتمع الدولي أجمع.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الوفد الصيني بكم، سيدي، في مجلس الأمن لترؤس مناقشة اليوم. كما نشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره المعنون دعم الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن (S/2010/514)، ونشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ويود الوفد الصيني أن يشكر السيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية.

في الوقت الحاضر، يواصل السلام والأمن في أفريقيا التطور في اتجاه إيجابي. بيد أن السلام والأمن لا يزالان هشين في عدد من المناطق، حيث ظلت القضايا الساخنة تستعصي على الحل لوقت طويل. كما تتفاقم التهديدات غير التقليدية للأمن، مثل الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ويظل صون السلم والأمن في أفريقيا أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأكثرها إلحاحاً. وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل أفريقيا تعلن ٢٠١٠ سنة السلم والأمن. وباعتبار الاتحاد الأفريقي أهم منظمة إقليمية في أفريقيا، فقد ظل يضطلع بدور متزايد الأهمية في صون السلم والأمن في أفريقيا وتسوية الصراعات في القارة. وتعرب الصين عن تقديرها الكبير له.

لكن، في نفس الوقت، أصبحت عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام عرضة لمعوقات متزايدة من حيث التمويل وبناء القدرات. فهي تحتاج على نحو عاجل إلى دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وتدعم الصين إنشاء وتطوير تعاونٍ استراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن سعداء بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في ١ تموز/يوليه. وترحب الصين باستمرار التواصل المنتظم بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتتوقع أن يستمر هذا التعاون، حتى يتسنى الاستفادة من ميزات المنظمتين لتحقيق نتائج عملية في مجالات مهمة، مثل الوساطة ومنع نشوب صراعات وإصلاح قطاع الأمن. وتأمل الصين أن تكون فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، المنشأة حديثاً، والتابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، قادرة على الاضطلاع بولايتها، وأن تعمل بجد للنهوض بالشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين.

وترى الصين أن على الأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي في الحصول على الدعم المالي لعمليات حفظ السلام لديه. ويسر الصين أن ترى أن حزمة الدعم اللوجستي التي تقدمها الأمم المتحدة قد حسنت بشكل ملحوظ ظروف العيش والعمل لحفظة السلام، لكنها تشعر بالقلق إزاء المصاعب المالية التي لا تزال تواجهها بعثات الاتحاد الأفريقي.

نحن نعتقد أنه، بينما ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تقديم الدعم الفعال، على كل البلدان المعنية أن تفي بالتزاماتها الخاصة بالدعم. ونعتقد أن على كل الأطراف المعنية أن تنظر على نحو إيجابي إلى توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن المصادر المختلفة للتمويل، ومعايير الدعم المالي، بهدف إنشاء آلية لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

ونحن ندعم بناء القدرات المؤسسية لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وعلى الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي من خلال التدريب وتبادل المعرفة والدروس المستفادة. وينبغي أيضاً أن تعجل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وقد أحطنا أيضاً علماً بأن الأمم المتحدة ستنظر إلى دعمها للاتحاد الأفريقي وتعاونها معه في مجال عمليات حفظ السلام من منظور جديد، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره. ونحن نتطلع إلى التوصل بتقرير من الأمين العام بهذا الصدد.

إن الصين تولي دائماً أهمية لاضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور أكبر في مجال السلم والأمن في أفريقيا وتدعم ذلك، وقد وفرت الدعم بأشكال متعددة لكل عمليات

الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، سواء من خلال القنوات الثنائية والمتعددة.

وقد جرى الاجتماع الثاني للتشاور السياسي بين وزير الخارجية الصيني ونظرائه في الاتحاد الأفريقي في ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة. خلال المشاورات، كرر الجانبان أهمية تنفيذ عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واستعدادهما لتعزيز التدريب لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي في هذا الميدان الهام.

وفي المستقبل، سوف تواصل الصين تقديم كل دعم في إطار قدرة الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية. وسوف تواصل جهودها لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتؤيد الصين مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته أوغندا بشأن موضوع مناقشة اليوم.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أرحب بكم لتوليكم الدور الحساس المتمثل في رئاسة المجلس اليوم. وأود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة لبحث هذه المسألة الهامة، ألا وهي تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والتي أذنت بها ولاية الأمم المتحدة. ونحن ممتنون للأمين العام، السيد بان كي - مون ولمفوض الاتحاد الأفريقي، السيد رمضان لعمامرة على إحاطاتهما الإعلامية الشاملة. ويشرفني أيضا أن أرحب بسعادة السيد هنري أودين أجوموغوبيا وأن أشكره على مساهمته. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2010/514) المعروض علينا، وننوه بالتقدم الذي تحقق حتى الآن.

تولي البوسنة والهرسك أهمية كبيرة للتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة. فتعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يكتسيان أهمية رئيسية بالنسبة لمنع نشوب الصراعات، وتدبر الأزمات وإحلال السلام والأمن الدائمين في ربوع القارة الأفريقية.

ومن الحيوي زيادة التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لبلوغ تلك الأهداف. وينبغي أن تفضي إلى عمل محدد بشأن الطرائق والوسائل اللازمة لتنمية الشراكات الاستراتيجية عند التطرق إلى القضايا ذات المصلحة والاهتمام المشترك.

إن العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثالان واضحان على التعاون القائم على أفضل استخدام للمزايا النسبية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال استراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام.

يتعين على الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي كفالة أن يكمل جهد إحداهما جهد الأخرى ووضع معايير واقعية. إن تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي وقدرته المؤسسية على التخطيط والوزع وإدارة عمليات حفظ السلام بفعالية متطلب أساسي لنجاحها. ومما يكتسي أيضا أهمية عالية أن يتكفل الاتحاد الأفريقي بالقيادة والملكية للعملية. وعلاوة على ذلك ترى البوسنة والهرسك أن إقامة تعاون وثيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي سوف يقلل من ازدواجية الجهود إلى الحد الأدنى. وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي خطوة عملية في ذلك الاتجاه.

ونشيد بالتقدم المحرز في السنوات الماضية في مجال تنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء القدرات. ونرحب أيضا بإطلاق فرقة العمل المشتركة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، في

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وهذه المبادرات وزيادة مشاركة الأمم المتحدة سوف توفر طرقا ملائمة للمضي قدما لجعل عملية السلام والأمن الأفريقية تعمل على النحو الكامل في أقرب وقت ممكن.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن تطوير قدرات هيكل السلم والأمن، ولا سيما في ميادين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، فإنه يكتسي أهمية حيوية. وفي ذلك الصدد، إن تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية ونظام الإنذار المبكر القاري من المجالات ذات الأولوية في العمل المشترك. ونرحب بفكرة الاستفادة على نحو أكثر فعالية من الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن بوصفه منتدى لمناقشة المسائل الجوهرية المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، فإن التحدي المتمثل في التمويل القابل للتنبؤ والمرن وتقديمه في أوانه لا يزال من المسائل التي تبعث على القلق. لذلك من الحيوي أن تواصل جميع الأطراف المعنية انخراطها في الأنشطة الهادفة إلى التوصل إلى حلول مجدية لذلك العنصر الهام المتمثل في التنفيذ الشامل والفعال لولايات حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا.

ونشعر بالتشجيع لكون مفوضية الاتحاد الأفريقي قد نفذت إصلاحات كبيرة تستهدف مجالات من قبيل تعيين الموظفين ووضع الميزانية والإدارة المالية مما أدى إلى تحسن في فعالية الإدارة المالية والمساءلة والإبلاغ.

إن قرار الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بتوسيع قاعدة الموارد وتوسيع نطاق تعبئة الموارد بنسبة ١٢ في المائة من ميزانيته العادية لتمويل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي يجسد الالتزام السياسي والمسؤولية عن عمليات حفظ السلام. وترحب البوسنة والهرسك ترحيبا حارا بهذا القرار.

وأخيرا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، أصبح أكثر أهمية في التصدي للتحديات التي تواجه العالم المعاصر. وتعرب البوسنة والهرسك عن تأييدها الكامل للجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي كعنصر إقليمي في حل الصراعات وإعلاء شأن السلم والأمن في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد أوغندا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن جلسة اليوم تظهر مرة أخرى الأهمية الخاصة التي يكرسها مجلس الأمن لمسائل تسوية الأزمات في القارة الأفريقية. ومن المهم في ذلك الصدد أن مجلس الأمن ليس الوحيد الذي يؤدي دورا في هذا الميدان، ونلاحظ مع الارتياح حضور الاتحاد الأفريقي بصورة متزايدة في حل مشاكل القارة.

إن ما هو جدير بمساعدتنا هو تصميم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على تحمل المسؤولية عن منع نشوب الصراعات والاضطلاع بأنشطة حفظ السلام في أفريقيا. وثمة مثال حي هنا وهو أن حفظة السلام الأفارقة في الصومال ودارفور يعملون في تعاون بمساعدة وبدعم من الأمم المتحدة.

إن حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي يظهرون الحاجة إلى الاستخدام الرشيد لقدرات المنظمات الإقليمية من جانب مجلس الأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. والوجود القوي للمنظمات الإقليمية القادرة على تحمل الشطر الأكبر من المسؤولية عن الحالة في مناطقها يمكّن

الأمم المتحدة من التركيز على القضايا العالمية بدرجة كبيرة من أجل مصلحة المجتمع العالمي بأسره.

إن قدرات حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي تقتضي المزيد من التعزيز، بما في ذلك من خلال دعم المجتمع الدولي. وهناك تعاون مثمر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبين أمانتي المنظمتين.

ونعتقد أن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي سوف يجعل المساعدة مُثلى لتعزيز قدرات حفظ السلام في الاتحاد الأفريقي من منظمتنا العالمية. إن تعزيز وتحسين فعالية الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي وحل المشاكل العابرة للحدود في القارة الأفريقية سوف يشجع عليهما مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والذي سيقام قريبا. ونأمل في أن تأتي أُكلها هنا الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في غربي أفريقيا.

أما فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة اللوجستي والمالي لجهود حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، فإننا نتبع نهجاً عقلانياً. وما هو مطلوب هنا هو تحليل واف للظروف اللازمة لنشر القوات واحتياجات عمليات حفظ السلام المحددة، والمشاورات المتعددة الأطراف بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن جميع جوانب دعم الأمم المتحدة. والأمر الذي يتطلب مناقشة منفصلة هو تقديم المزيد من دعم الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع الإبقاء في الأذهان الحالة الأمنية والإنسانية في ذلك البلد. لقد كان اجتماع مجلس الأمن بالأمس مفيدا في هذا الصدد (انظر *S/PV.6407*).

وفي موازاة حفظ السلام، علينا تكريس انتباهنا لتقوية وساطة الاتحاد الأفريقي وقدرته في الدبلوماسية الوقائية. وتظل الأولوية هنا أن يقوم الاتحاد الأفريقي بتهيئة الهيكل الأمني الجماعي المتعدد الأطراف لمنع نشوء حالات الأزمات والاستجابة إليها في الوقت المناسب. إن العنصر الأهم في ذلك الهيكل ينبغي أن يكون قوة حفظ السلام الدولية المعروفة بالقوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي، والتي يساعد المجتمع الدولي على إنشائها.

ويشارك الاتحاد الروسي في وضع وتنفيذ البرنامج الدولي لمساعدة أفريقيا، بما في ذلك تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام. وتقوم المرافق التعليمية المتخصصة في روسيا بإجراء برامج تدريبية لموظفي عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ونحن عازمون على مواصلة التعاون مع الدول الأفريقية بهدف تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

ويؤيد الاتحاد الروسي مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد أوغندا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتعبير عن ترحيبنا الحار بكم، سيدي، وأن أشكركم ووفد أوغندا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره التحليلي الشامل بشأن هذه المسألة (S/2010/514). وأود، كذلك، أن أشكر السفير لعمامرة على إحاطاته الإعلامية وإسهاماته. كما أود أن أتقدم بالترحيب الحار لمعالي السيد أجوموغوبيا، وزير خارجية نيجيريا، وأن أشكره على إسهاماته في هذه المناقشة الهامة.

وقد كرر مجلس الأمن في اجتماع القمة، الذي عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر، التأكيد على التزامه بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبدعمها في مجالات منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومناقشة اليوم تتيح فرصة فريدة لمتابعة التزاماتنا وتحويلها إلى إجراءات ملموسة في السياق الأفريقي،

وتسهم بالتالي في بلورة الرؤية الاستراتيجية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونحن سعداء أيضا بالإقرار المتزايد بامتلاك الاتحاد الأفريقي لمختلف الميزات النسبة التي ينبغي الاستفادة منها بطريقة تسهم في السلم والأمن الدوليين. وقد أخذت الأمم المتحدة مؤخرا على عاتقها المسؤولية الهامة عن دعم جهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن دعم الأمم المتحدة لهيكل السلام والأمن الأفريقي، وللقوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي والبرنامج العشري لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي، تمثل عناصر أساسية لاستراتيجيتنا المشتركة المتعلقة بالقارة الأفريقية. كما كان افتتاح مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، في تموز/يوليه، خطوة جادة أخرى، ونحن نتطلع إلى بدء عمل ذلك المكتب والاضطلاع بمهامه الكاملة. ونحن سعداء أيضا بالشروع في المهام المشتركة المتعلقة بالسلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي نرى أنها أساس قوي لتعزيز الجهود.

كما أننا نرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته في ميدان الدبلوماسية الوقائية. وتسعدنا بشكل خاص الجهود المشتركة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في ميدان منع نشوب الصراعات والوساطة السلمية في عدد من البلدان الأفريقية. وكان تضمين المساعدة على بلورة استراتيجية الوساطة للاتحاد الأفريقي في البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي جديرا بالثناء، من حيث أن الوساطة السلمية هي وسيلة تتميز بفعالية التكلفة والكفاءة في إدارة الأزمات وتسوية الصراعات.

بيد أن تحديات كثيرة ما زالت قائمة وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، كما أوضح ذلك تقرير الأمين العام. فقد أشار الأمين العام في تقريره إلى عدد من التحديات، وأبرزها ما يتعلق بالتمويل. وقد لاحظنا أن استنتاجات الأمين العام متطابقة بشكل لافت مع تلك التي تضمنها تقرير فريق برودي (S/2008/813) في العام الماضي. وفي الواقع، أشار التقريران إلى الحاجة إلى وضع آليات تمويل مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي التي تأذن بها الأمم المتحدة. وغالبا ما تشكل التبرعات الطوعية آلية تمويل غير ثابتة وغير قابلة للتنبؤ. ولذلك، أقر قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) وكذلك البيان الرئاسي المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/26) بالحاجة إلى تعزيز إمكانية التنبؤ والاستدامة والمرونة لتمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بعمليات حفظ السلام بموجب ولاية من الأمم المتحدة.

وكما شدد الأمين العام على ذلك في تقريره، فإن الإطار المالي الحالي للشراكات المتعلقة بعمليات حفظ السلام غير مؤات لبناء استراتيجية طويلة الأمد. إننا نؤيد بالكامل الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تلك المسائل. ونتفق مع الأمين العام بصفة خاصة على ضرورة إيجاد آلية التمويل القابلة للتنبؤ والموثوق بها والمستدامة، ولا سيما لكفالة تمكين الاتحاد الأفريقي من تحقيق الأهداف المحددة في هيكل السلام والأمن الأفريقي.

وفي ضوء الخبرات المكتسبة في سياق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث مولت مجموعة عناصر الدعم اللوجستي من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يكون مستعدا للنظر في استخدام

الأنصبة المقررة لدعم عمليات مماثلة بموجب ولاية من الأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة في المستقبل. وسيساعد ذلك المجلس على التغلب على أكبر تحد تواجهه عمليات حفظ السلام الأفريقية، ويواجهه كذلك التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن الاستثمار في قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام يعني في الوقت ذاته الاستثمار في الأمن والاستقرار والازدهار، وبالتالي في مستقبل تلك القارة العظيمة. إنه استثمار طويل الأمد وسيكون له مردوده بالتأكيد حالما تستكمل القارة الأفريقية تطوير قدراتها. إن تركيا جاهزة ومستعدة للقيام بنصيبها العادل من العمل في هذا المجال. وانطلاقا من هذه الاعتبارات، فإننا ندعم مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته أوغندا ونتطلع إلى التقرير التالي للأمين العام لتحديد رؤية الأمم المتحدة الاستراتيجية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعبر عن الشكر لكم، الرايت أونرابل السيد إرييا كاتيغايا، نائب رئيس وزراء أوغندا، على تنظيم مناقشة اليوم وعن التقدير لريادة حكومة أوغندا لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وأود كذلك أن أعرب عن التقدير لمعالي السيد هنري أودين أجوموغوبيا لمشاركته وإسهامه في المناقشة هذا الصباح. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، على إحاطاته الإعلامية القيمة.

وتثني اليابان كثيرا على جهود منع نشوب الصراعات وحفظ السلام التي بذلها على مدى السنوات القليلة الماضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، وكذلك على النتائج الملموسة التي أحرزت بفضل تلك الجهود في ظل الملكية الأفريقية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي المزيد من التعاون لدعم هذا الاتجاه الإيجابي. فإذا ما نجح الاتحاد الأفريقي في أداء دوره الفريد واستخدم على أفضل وجه اختصاصاته وميزاته في ميادين منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، سيكون ذلك لفائدة المجتمع الدولي بأسره.

وترى اليابان أن علينا أن نواصل البحث عن سبيل ملائم لتوسيع دور الاتحاد الأفريقي وتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالعلاقة المعززة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتقترح عقد اجتماعات متابعة منتظمة عملية المنحى من خلال المنبر الذي يوفره الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع وحل النزاع في أفريقيا.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، لا بد من مواصلة تقديم دعمنا للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات. وقد تعهدت اليابان بالمساعدة في بناء قدرات هيكل السلام والأمن الأفريقي من خلال صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وتسهم اليابان أيضاً في جهود بناء القدرات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك برامج الدعم لمراكز التدريب على عمليات حفظ السلام في أفريقيا. واليابان مستعدة وملتزمة بمواصلة تقديم دعمها في هذا المجال. ونشارك أيضاً في برامج إصلاح القطاعات الأمنية، مثل برامج دعم الشرطة الكونغولية والصومالية. وإن للأمم المتحدة دوراً هاماً في دعم الأنشطة التي تسهم في حماية المدنيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، نأمل أن تواصل الأمم المتحدة تعاونها في هذا الميدان.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشيد بالتضحيات التي تبذلها الدول الأفريقية لتقديم مساعدتها. وتقر اليابان بأهمية تأمين تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به. ونحن نشارك بفعالية في المناقشات التي تتناول الاحتياجات، وسنواصل

بذل جهودنا في هذا المجال. وكان استخدام الأنصبة المقررة أحد الطلبات أمس في المناقشة بشأن الصومال. ولمساعدة المجلس في إيجاد حل قابل للتنفيذ، مع مراعاة ذلك الطلب للاتحاد الأفريقي، تلتزم اليابان بمواصلة المشاركة في مناقشات مكثفة مع الأطراف المعنية والأمانة العامة بشأن كيفية زيادة مستوى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وما إذا كان بالإمكان توسيع رزمة الدعم اللوجستي الحالية وبأي نطاق وبأي محتوى يمكن توخيه.

ولا بد أن يعزز الشركاء الدوليون تعاونهم في دعم أنشطة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بانضمام شركاء جدد في جهودنا هذه. ونقدر كذلك جهود الإصلاح الحالية التي تجريها مفوضية الاتحاد الأفريقي ونأمل أن يتمكن الاتحاد من زيادة قدرته من خلال تعزيز إدارته المالية. فمن الأهمية أن تبذل جهود استباقية في كل من الجانبين.

وأملنا أن تكون الدروس المستفادة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال موضع تحليل وثيق في تقرير الأمين العام الذي سيصدر في غضون ستة أشهر. علينا أن نستخدم هذه الدروس بحكمة في البعثات في المستقبل. وتأمل اليابان أيضاً في أن يتضمن التقرير تقييماً لأنشطة وعمليات مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

وفي ختام بياني اليوم، أود أن أتوجه مرة أخرى بالشكر لأوغندا على إعدادها لمشروع البيان الرئاسي الذي تؤيده اليابان. إن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق بحفظة السلام وحدهم. والعمليات السياسية والمصالحة أساسية لتوطيد السلام. والمجلس يعول على تعاون البلدان الأفريقية في هذا الشأن.

السيد براين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع في غاية الأهمية لجهودنا من أجل السلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/514) وأرحب بحضور وبيان السيد لعمامرة نيابة عن الاتحاد الأفريقي. ووفدي يؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

وأود أن أبرز النقاط التالية. أولاً، نشيد بالجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي خلال العام المنصرم، وغالباً ما كانت في أصعب الظروف. والاتحاد الأفريقي يقوم بدور هام في السودان من خلال الإسهام في البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وفريق التنفيذ الرفيع المستوى بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، التابع للاتحاد الأفريقي ويؤدي دوراً تيسيرياً بشأن مسألتي دارفور وجنوب السودان؛ وأخيراً، من خلال دور كبير الوسطاء في دارفور المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد جبريل باسولي، الذي يترأس عملية الدوحة للسلام. وفي الصومال، فإنشاء الاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حال دون استيلاء المتطرفين على مقديشو. وقوات أوغندا وبوروندي تبذل جهوداً لاحتواء عنف حركة الشباب وحماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

ونشير إلى أن الاتحاد الأفريقي من المنظمات الإقليمية في العالم التي طورت شراكتها وتعاونها مع الأمم المتحدة أكثر من سواها. وهذه العلاقة الاستثنائية التي أرسيت بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، تجد ما يبررها، في جملة أمور، في المكانة البارزة لأفريقيا في جدول أعمال حفظ السلام. ونرحب بالدور المتنامي للدول الأفريقية في عمليات حفظ السلام، التي ينشر معظمها في أفريقيا. ونرى أيضاً أن من

الأهمية أن نحافظ على هذا الطابع العالمي لأفراد هذه العمليات.

والاتحاد الأفريقي يسهم إسهاماً كبيراً في الأمم المتحدة. فهو يسهم بقربه المكاني من الحالة على الأرض، ومعرفته الوثيقة بالبيئة الإقليمية، والإيمان بأن القارة تتولى المسؤولية عن أمنها خاصة، عملاً بميثاق الأمم المتحدة. وبالمقابل، تسهم الأمم المتحدة في مشروعية الاتحاد الأفريقي في سياق الميثاق والمهارات والموارد والخبرات المتبادلة التي يمكن أن تساعد الاتحاد في بعثاته للوقاية من الأزمات وإدارتها في القارة. واليوم، فإن كل جهودنا تستهدف ضمان أن تدوم هذه الشراكة الأصيلة والمفيدة للجانبين، والمفعمة بروح الفصل الثامن من الميثاق، وأن تتحسن.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن إنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا رسمياً في تموز/يوليه، سيسهم في تعزيز هذه الشراكة من خلال زيادة إدماج أنشطة الأمم المتحدة. وأود أن أهنئ الأمين العام المساعد، السيد زاكاري موبوري – موريتا، على تعيينه رئيساً للمكتب.

وفرنسا، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، تلتزم التزاماً كبيراً بدعم حفظ السلام الذي تتولاه منظمات أفريقية إقليمية ودون إقليمية، بدءاً بالاتحاد الأفريقي. وقد أعلن رئيس الجمهورية خلال مؤتمر القمة الأفريقي – الفرنسي في نيس في آيار/مايو أننا ننوي الإسهام بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو خلال السنوات الثلاث القادمة لدعم هيكل السلام والأمن، فضلاً عن إسهامنا الثنائي في مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي. وننوي أيضاً الإسهام بتدريب ١٢ ٠٠٠ رجل.

ونحن نولي أهمية خاصة لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال التدريب ونشر القوات. وشبكة المدارس الوطنية ذات المنحى الإقليمي، التي ندعمها، أداة فعالة لتدريب مختلف مكونات القوة الاحتياطية الأفريقية وتعزيز القدرات العسكرية والشرطية والمدنية.

وتسهم فرنسا إسهاماً كبيراً أيضاً في المساعدة الأوروبية، التي تتجاوز بليون يورو، لصون السلام والأمن في القارة الأفريقية. وكما يؤكد الأمين العام في تقريره، فقد أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً للاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات ودعم عمليات حفظ السلام المنتشرة. وفي الصومال، مثلاً، تعهد مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي بتقديم ٩٥ مليون يورو تقريباً إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي تموز/يوليه الماضي، تقرر تقديم ٤٧ مليون يورو كتمويل إضافي. ومع ذلك، يتعين علينا أن نلتزم بقواعد عمل الاتحاد الأوروبي في هذا الالتزام، الأمر الذي يعني، مثلاً، أنه لا يمكن لنا اليوم أن نمول معدات مميتة من خلال مرفق للسلام.

وفي حالة الصومال، أود أن أشيد بصورة خاصة بالتعبئة النموذجية لأوغندا، التي تستضيف بعثة التدريب الصومالية التابعة للاتحاد الأوروبي، وتشارك مع بوروندي بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن دعم الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي يتطلب استجابات إبداعية من جانبنا في مواجهة تحدياتنا الخارجية والداخلية. ومن المنظور الأمني، فإن الصعوبة تكمن اليوم في قدرتنا على الاستجابة لأشكال جديدة من التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وألاحظ أن تلك الطائفة من أدوات حفظ السلام والوساطة السياسية لا تتواءم جيداً مع مثل هذا الموقف.

أما في منطقة الساحل وعلى الساحل الغربي لأفريقيا، فإننا نلاحظ زيادة وتنامي التداخل في عوامل عدم الاستقرار والتهريب والإرهاب والتمرد، التي تقوض أمن الدول

وسلامتها. ولذلك السبب يجب أن يصبح تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون، في الوقت المناسب، عنصرين رئيسيين للعمليات التي تنشرها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. كيف يمكننا تحقيق ذلك؟

في ذلك الصدد، فإن أعمال بناء السلام التي تقوم بها البعثة من أجل توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية وفرنسا والجماعة، قد فتحت آفاق عمل جديرة بالتقدير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج البعثة الأفريقية لتقديم المساعدة لإصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو، إذا تبلور في الظروف المناسبة، يستحق أيضا اهتمامنا، مثل تعاون البرنامج مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبعبارة أخرى، كل ذلك يدل على أن سبل دعم السلام والأمن في القارة الأفريقية متنوعة وبعيدة عن كونها ثابتة ومتماثلة.

وداخليا، من الواضح جدا أيضا أن الظروف الراهنة الصعبة المتعلقة بالميزانية للدول المساهمة بقوات ينبغي أن تدفعنا إلى السعي إلى زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام، وفي الوقت نفسه رصد الإنفاق بصورة أدق. وإذا قررنا الاستمرار في عملنا الذي بُدِء في سياق المبادرة الفرنسية – البريطانية – التي تسعى إلى تعزيز التسلسل القيادي للعمليات وتحسين التعاون مع البلدان المساهمة بقوات – فإن ذلك يهدف أيضا إلى التأكد من التتبع المالي الأكثر صرامة لتلك العمليات التي زادت ميزانياتها باطراد في السنوات الأخيرة.

ونعتقد أيضا أنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تلتزم بعملية الإصلاح تلك لا يمكن أن يبقى شركاؤها على الهامش، ولا سيما عندما تكون مشاركتهم كبيرة، كما هو الحال مع الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام، في تقرير الأمين العام، الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإصلاح أساليب إدارته وزيادة تنويع مصادر تمويله لعمليات حفظ السلام. ومع ذلك، فإن مسألة عمليات المتابعة ما زالت هامة للغاية. ويجب أن تحتفظ الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن العمليات التي تموّلها.

ولتلك الأسباب المتعلقة بالميزانية والشؤون التشغيلية، نعتقد أن اللجوء إلى التمويل من الأمم المتحدة للعمليات التي لا تقودها، من خلال الاشتراكات الإجبارية، يشكل صعوبات. وينبغي لذلك الخيار ألا يكون بمثابة حجر الزاوية للنظر الأكثر جرأة والأوسع نطاقا، الذي يجب القيام به على أساس دعم قدرات حفظ السلام الأفريقية. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على أن مرفق السلام الأفريقي الجديد التابع للاتحاد الأوروبي يمثل أول استجابة سليمة للطلب الأفريقي بالحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا. ونعتقد أنه ينبغي لتلك الخطوة الطوعية الرامية إلى دعم الأمن في القارة الأفريقية أن تكون مصدر إلهام لنا.

ويقودني ذلك إلى أن أختتم بياني بالتأكيد على أن دعم القدرات الأفريقية يعنينا جميعا – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الثنائيين والمانحين الدوليين. ولكنه يعني أيضا بطبيعة الحال الدول الأفريقية نفسها التي يحدد استعدادها لتولي أمنها إحراز أي نجاح. وتؤكد فرنسا أنها ستظل تشارك بفعالية إلى جانب هذه الدول.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/514) وإحاطته الإعلامية. كما أتوجه

بالشكر إلى مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير لعمامرة، على إسهاماته الهامة في مناقشة اليوم.

وتشيد الولايات المتحدة بالدول الأفريقية التي تقدم الموارد وضباط الشرطة والجنود لدعم بعثات حفظ السلام البالغة الأهمية في القارة. وعلى وجه الخصوص، نحيي عملية النشر الكبيرة لأكثر من ٧ ٠٠٠ فرد من القوات الأوغندية والبوروندية في الصومال والعمل الهام الذي تقوم به بالترافق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن هذه الإسهامات قد حسنت الأمن وأنقذت الأرواح في جميع أنحاء القارة، وهي تساعد على منع زيادة انتشار التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومما يثلج صدرنا رؤية تحسن الاتصالات والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بزيادة تواتر الإحاطات الإعلامية التي يقدمها مسؤولو الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن وممثلو الأمم المتحدة الخاصون إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

كما تؤيد حكومتي المساعدة المستمرة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في تطوير نظام الإنذار المبكر القاري الذي حالما يعمل سيزيد من تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على منع نشوب الصراعات. إن الولايات المتحدة ملتزمة تماما بدعم الاتحاد الأفريقي بينما يتصدى للتحديات المعقدة للاتجار غير المشروع بالمخدرات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا. كما نؤيد بقوة خطط تعزيز الجهود التشغيلية المشتركة لمكافحة جيش الرب للمقاومة، وتؤيد حكومتي بقوة عمليات الاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الصومال. لقد مضت عملية جيبوتي للسلام قدما وظلت أجزاء من مقديشو خارج سيطرة المتطرفين بسبب جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأتاحت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المجال لكلتا المنظمتين لإنجاز أكثر مما كان يمكن أن تنجزه أي من المنظمتين بمفردها.

ويصب دعم هذه الشراكة في مصلحتنا الجماعية، ونحن نرحب بإتاحة الفرصة لاستعراض التقدم الذي أحرزته والنظر في طريقة جعلها أكثر فعالية. وستستمر الولايات المتحدة في دعمها الثنائي القوي للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، ولكن تأمين تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به ما زال يشكل تحديا رئيسيا لقدرة الاتحاد الأفريقي على القيام بعمليات فعالة لحفظ السلام.

إن التزام الولايات المتحدة بدعم رؤية إسهام القوة الاحتياطية الأفريقية في عمليات الاتحاد الأفريقي التزام قوي وعميق. ومنذ عام ٢٠٠٥، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٩٤٠ مليون دولار لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي الجارية في دارفور والصومال وبناء القدرات من خلال برنامج المساعدة والتدريب لأفريقيا في عمليات الطوارئ. ويتركز دعم الولايات المتحدة لبناء قدرة القوة الاحتياطية الأفريقية على جميع المستويات الثلاثة وهي المستوى القاري ودون الإقليمي ومستوى الدول الأعضاء. وترحب حكومتي بعملية التقييم والمحاكاة الجارية والمعروفة باسم أماني أفريقيا، التي نعتبرها خطوة أولى هامة نحو تحقيق ذلك الهدف.

وفي المستقبل، نتوقع أن يساعد مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا على جعل دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي أفضل تنسيقا وأكثر فعالية، وبخاصة في مجال الإدارة المالية. وسيساعد ذلك على التأكد من أن لدى الاتحاد الأفريقي القدرة على استخدام الدعم المقدم من

المانحين على نحو فعال، حتى بينما نحن نحسّن التعاون والتنسيق. كما أننا نؤيد الاستفادة بصورة أكبر وأفضل من فريق شركاء الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا للمساعدة في جعل التمويل المقدم من الجهات المانحة لمفوضية الاتحاد الأفريقي أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به.

كما ينبغي أن نعمل معا لزيادة تعزيز قدرة أمانة الاتحاد الأفريقي على التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها ودعمها. ويجب علينا تحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم واهتمام إضافيين من الشركاء الأفارقة وغيرهم، بما في ذلك اللوجستيات والتنقل وإدارة البعثة. ونشجع استمرار الجهود المبذولة لتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وستستمر الولايات المتحدة في دعم بناء القدرات وتشجيع الآخرين على دعم المساعي الكثيفة الموارد.

وتود الولايات المتحدة استكشاف إمكانية إقامة صلات أفضل بين قدرات الأمم المتحدة وقدرات الاتحاد الأفريقي. ونحن نؤيد إجراء تحليل مفصل للآثار التشغيلية والقانونية والبشرية والآثار المتعلقة بالميزانية المترتبة على السماح لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، التي أذن بها هذا المجلس، بالوصول إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، ومزيد من الخبرة التقنية للأمم المتحدة، ومخزونات النشر الاستراتيجي للأمم المتحدة وقدرات النقل الاستراتيجية للأمم المتحدة، على النحو الموصى به من إدارة عمليات حفظ السلام. ونود دراسة التقارير التحضيرية في أقرب وقت تتوفر فيه.

كما نحث جميع من يسعون لتحقيق السلام والأمن على إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية المدنيين المحاصرين في أتون الصراع والحرب. ونحيي الجهود المبذولة لإدماج مبدأ حماية المدنيين في جميع جوانب عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأنشطة المتصلة بذلك. وزادت الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى نشر وحدات الشرطة المشكَّلة في أفريقيا. تتطلب حماية المدنيين والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس تعزيز الدعوة والجهود البرنامجية من الاتحاد الأفريقي وفي إعداد حفظة السلام. ونؤيد فعل المزيد لتعزيز البعدين المدني والشرطي لحفظ السلام في أفريقيا.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تشجع الأمم المتحدة على مواصلة عملها مع الاتحاد الأفريقي وهو يضع هيكله للسلام والأمن والقوة الاحتياطية الأفريقية.

السيد إسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البداية يود وفد بلدي أن يرحب بكم، السيد الرئيس، وأن يهنئكم على اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المكرسة لتقييم دعم الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن. وتعترف غابون، بوصفها بلدا أفريقيا، بأهمية هذه المسألة، ما يؤكد المكانة التي تشغلها أفريقيا في جدول أعمال المجلس.

ونشكر الأمين العام على تقديم تقريره (S/2010/514). وأغتنم أيضا هذه الفرصة للترحيب بوزير خارجية نيجيريا، معالي السيد هنري أودين أجوموغوبيا، ولشكره على مساهمته في هذه المناقشة. ونشكر أيضا السيد لعمامرة على مساهمته القيمة. ونشاطره الآراء التي أعرب عنها ببلاغة كبيرة ونؤيدها.

وسنتناول، ونحن نقوم بتقييم الحالة، النقاط الثلاث التالية: الجوانب الإيجابية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والعيوب المعترف بها، وآفاق المستقبل.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يرحب وفد بلدي بالتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهو التعاون القائم بالدرجة الأولى على أساس اتفاق عام ٢٠٠٦ الذي يضع الإطار للبرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من أن من الحقيقي أن كثيرا من

الآمال التي اعتزت أفريقيا بها لم تحقق دائما، يجب علينا أن نعترف بأننا شاهدنا في السنوات القليلة الماضية تطورات إيجابية في كثير من المناطق التي استهدفها البرنامج.

ومن بين المبادرات التي تشهد بحيوية هذا التعاون نؤكد على الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي بذلت في سياق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهذه القوة، التي وفرت الأمم المتحدة لها بنى الدعم والقيادة والتحكم – وأذكر أن الممثل الخاص المشترك كان يرأسها – لديها عنصر عسكري تحت القيادة الأفريقية، وتؤدي مهامها بالدعم المالي من الأمم المتحدة، ويساعدها وسيط مشترك. وعلى الرغم من أن طابعها المختلط اعتُبر أن من المحتمل أن يكون ضارا بفعاليتها، فإنه يجب علينا أن نعترف بأن العملية المختلطة ساهمت مساهمة كبيرة في توفير قدر أكبر من الأمن في دارفور وكان سيكون من المستحيل دونها إجراء مفاوضات السلام التي يجريها في الوقت الراهن السيد جبريل باسولي، وقبله السيد رودولفو أدادا.

وفي الصومال، نرحب بالدعم السَّوقي والمالي المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبمكتبي الدعم التابعين لها اللذين يتخذان نيروبي مقرا لهما. وفي الواقع فإن استراتيجية الأمم المتحدة للصومال، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٨، أسهمت، في جملة أمور، في تعزيز القدرة العملياتية للبعثة، ما سمح لها بالقيام بعمل أكثر قوة في إطار ولايتها للدفاع عن مواقف الحكومة الاتحادية الانتقالية ولحماية السكان المدنيين.

وينبغي أن أذكر أيضا الجهود المشتركة للمنظمتين في مجال الوساطة وحفظ السلام في السودان، وخصوصا عن طريق العمل المنسق للفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي؛ والممثل الخاص للأمين العام؛ وبعثة الأمم المتحدة في السودان؛ والفريق المعني بالاستفتاء في السودان، الذي أعلنه الأمين العام مؤخرا. لقد أوجدت الجهود المشتركة لمختلف أصحاب المصلحة بيئة تفضي إلى توخي محادثات السلام الشاقة الجارية حاليا في دارفور. واليوم، فإنها تضمن الثقة الضرورية للتطور الإيجابي للمفاوضات المستمرة بين الأطراف في اتفاق السلام الشامل، خصوصا فيما يتعلق باستفتائي أبيي وجنوب السودان.

ويلاحظ وفد بلدي أيضا مع الارتياح التعاون الوثيق على نحو متزايد بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي الواقع إن الجلسات الاستشارية المعقودة بين هذين الجهازين منذ عام ٢٠٠٧ سمحت بتبادل مستمر للآراء وشاركت في صنع القرار بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في مجال السلام والأمن. والتوقيع على اتفاق في ٢٥ أيلول/سبتمبر من قِبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء فريق العمل المشترك، وأيضا القيام في تموز/يوليه بافتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، هما أيضا نتيجة لهذا النهج الرامي إلى التقريب بين المنظمتين.

وعلى الرغم من أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين نشيط على نحو متزايد، فإنه ينبغي أن يحظى بمزيد من التعزيز. ويدور في خاطرنا على نحو خاص تمويل عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، وأيضا الدعم السَّوقي لتلك البعثات. وعمليات الدعم وحفظ السلام للاتحاد الأفريقي تتطلب الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها إذا أريد لها أن تكون أكثر فعالية على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لمرفق السلام الأفريقي، وهو استجابة أوروبية لتصميم الاتحاد الأفريقي على تحمل المسؤولية عن سلامه وأمنه. وسمح

المرفق، منذ إنشائه، للاتحاد الأفريقي بالقيام بإجراءات أوسع نطاقا لمنع نشوب الأزمات ولتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

ونرحب أيضا بالأنصبة المقررة للأمم المتحدة. بيد أن من الضروري، كما أُوصِي في تقرير برودي (S/2008/318)، أن تنشئ الأمم المتحدة آلية تمويل أكثر مرونة واستدامة وأكثر قابلية للتنبؤ بها من أجل الاتحاد الأفريقي. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام في هذا الصدد بدعوة الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق استئماني دائم يديره الاتحاد الأفريقي ويكون خاضعا للمساءلة أمامه فيما يتعلق بمدفوعاته.

ولا يمكننا أن ننظر في مستقبل الأمن في أفريقيا بدون النظر في فعالية القوة الاحتياطية الأفريقية التي أنشأها الاتحاد الأفريقي لمساعدته في التحمل الكامل لمسؤولياته عن الاضطلاع ببعثاته لحفظ السلام. ولسوء الحظ، فإن القوة الاحتياطية، بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي والموارد السَّوقية، ليست عاملة بعد. وحينما تصبح القوة الاحتياطية عاملة فإنه ستكون للقوة، التي ستتخذ مختلف عناصرها مراكز لها في المناطق دون الإقليمية الخمس، ميزة القدرة على التعبئة بسرعة. ولا شك أن ذلك سيسمح لها بأن تحتوي الصراعات بسرعة وبأن تبذل جهودا في الوقت المناسب لاستعادة السلام. ولذلك نطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهذه القوة، التي لا يمكن لعملها سوى أن يعود بالنفع العميم على الأمم المتحدة، التي بالاعتماد عليها، ستتفادى بالضرورة التأخيرات الخطيرة التي غالبا ما تعاني منها عند نشر قواتها لحفظ السلام في أفريقيا.

ويعتقد وفدي أن الاتحاد الأفريقي، الذي بذل في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة فعلا كي يعتبر شريكا يعتمد عليه في حفظ السلم والأمن، يجب أن يركز الآن في المدى الطويل على تنفيذ استراتيجيته الإطارية العالمية لتعزيز القدرة على التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. ونرحب بتشديد البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بمساعدة الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، كي يتحمل مسؤوليته الكاملة عن صون السلم والأمن في جميع أنحاء القارة. والهدف النهائي هو الإسهام في بناء أفريقيا خالية من الصراعات.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنه لشرف لنا أن تترأس مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أرحب بمعالي وزير خارجية نيجيريا وأنوه بحضور وزير خارجية الصومال بين ظهرانينا اليوم. واسمحوا لي أن أعرب عن التقدير للأمين العام وللمفوض لعمامرة على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن البرازيل تتفق مع الأمين عندما قال

> ”إن احتياجات أفريقيا كثيرة، ولكن كثيرة أيضا هي المساهمات التي قدمها الأفارقة على مدى سنوات عديدة لحفظ السلام في منطقتهم وخارجها“ (S/2010/514، الفقرة ٦٥).

ونحن على قناعة بضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بزيادة دعمها لجهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وهذا الدعم جزء أساسي من المسؤولية الرئيسية للمنظمة عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو أيضا وسيلة للإقرار بالدور الرئيسي الذي أصبح يضطلع به الأفارقة في كفالة الاستقرار في قارتهم.

ونشكر الأمين العام على التدابير العملية والمحددة التي عرضها في تقريره (S/2010/514) لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويتسم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بأهمية خاصة. ونأمل أن يشكل المكتب

قنـاة قيّمـة للاتـصالات وأن يـساعد في زيـادة التعـاون بين المنظمتين.

ويذكر التقرير عددا من المجالات التي تساعد الأمم المتحدة من خلالها قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ونرحب بهذا التعاون. ونهيب بالأمين العام أن يواصل استكشاف المبادرات في مجال دعم عمليات حفظ السلام وندعوه إلى أن يدرج اقتراحاته في تقريره الذي سيرفعه إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في نهاية هذا العام.

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على النتائج الإيجابية التي يمكن أن تفضي إليها والحاجة إلى زيادة تحسين وتعزيز تعاوننا. وقد أدت رزمة الدعم اللوجستي الذي قدمته الأمم المتحدة إلى إدخال تحسن كبير في الميدان على الظروف المعيشية والعملياتية لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقام فريق التخطيط، الذي هو الآن جزء من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بإسداء مشورة هامة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. بل إن عمله قد يصبح أكثر أهمية بينما ننظر في الاقتراح المقدم من الاتحاد الأفريقي، الذي تدعمه البرازيل، لزيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المأذون به إلى ٢٠ ٠٠٠ جندي.

ومع ذلك، لا يزال هذا الدعم غير كاف لرفع مستويات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مستويات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعناصر رزمة الدعم التي لا تشملها أنصبة الأمم المتحدة المقررة، مثل توفير المعدات الثقيلة والفتاكة وسداد مبالغ المعدات المملوكة للوحدات والبدلات المستحقة للقوات، تعاني من الدعم المجزأ من المانحين. وقد تفاقمت المشكلة بسبب استمرار العديد من المحاذير والمعايير المرجعية التي تقوض بصورة خطيرة فعالية الدعم المقدم.

ولذلك من الضروري الاستمرار في تحسين مستويات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومدّ البعثة بعوامل التمكين والقدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها، التي تزداد أهميتها، لأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعمل في منطقة صراع حاد التقلب.

وفضلا عن القضية المحددة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يجب علينا أن ننظر أيضا، وبطريقة جادة وعملية، في مسألة الدعم المالي لبعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بصورة عامة. والشرط المتمثل في صدور إذن على أساس كل حالة على حدة من مجلس الأمن وموافقة الجمعية العامة على الميزانية فيما بعد يشكلان تحديا يمكننا بل ينبغي لنا أن نعالجه بصورة فعالة. فإذا توفرت الإرادة السياسية، ينبغي أن تكون هذه الإجراءات كافية للسماح بتقديم الدعم الكافي لقوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وضمان اتباع الأنظمة الإدارية للأمم المتحدة على النحو الواجب قد يتطلب شيئا من الابتكار، لكن ذلك ينبغي أن يكون ممكنا. والاعتبارات التقنية رغم أهميتها يجب ألاّ تمنعنا من الاستجابة بصورة إيجابية للاتحاد الأفريقي إلى أقصى حد ممكن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه، ونحن نسعى جاهدين لتحسين دعمنا لقوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، ينبغي ألا نهمل مجالات منع نشوب الصراعات، والوساطة وبناء السلام. لقد تعلمت الأمم المتحدة، وأحيانا بصورة مؤلمة، أن حفظ السلام في حد ذاته غالبا ما يكون استراتيجية غير كافية للتعامل مع الصراعات. والاتحاد الأفريقي، في بعض الحالات، يدرك أكثر من الأمم المتحدة الحاجة إلى نهج متكامل إزاء هذه الحالات. ويجب علينا أن

نعزز هذا النهج وندعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في مجالي منع نشوب الصراعات والوساطة.

إن مبررات تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن قد ترسخت بشكل جيد. وقد ثبت أن للتعاون قيمة بالغة، كما تجلى ذلك في مثالي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويجب أن نواصل تعزيز ذلك التعاون ونسعى لتوسيع نطاقه ليشمل كامل مجموعة المسائل المدرجة في جدول أعمالنا المشترك.

السيد سلام (لبنان): يسرني بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن التقدير لمبادرتكم بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وهي مبادرة تكتسب كامل معانيها في ضوء الدور المحوري الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في السلم والأمن في القارة الأفريقية. كما أود أن أوجه عبارات التقدير المماثلة للأمين العام على ملاحظاته التمهيدية القيمة وعلى تقريره المعروض علينا اليوم. كما أشكر السيد لعمامرة على مداخلته الهامة. وأضم صوتي إلى زملائي بالترحيب بدولة رئيس وزراء نيجيريا.

إن نجاح مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين يتوقف غالبا على المعرفة الإقليمية الدقيقة والإلمام الواضح بخلفيات النزاعات واتباع الأساليب الأنجع لحلها. ومما لا شك فيه أن المنظمات الإقليمية تحوز هذه القدرات ويتوجب بالتالي تعزيز دورها.

إن تكريس واضعي ميثاق الأمم المتحدة فصلا كاملا، هو الفصل الثامن، للمنظمات الإقليمية، إنما هو إقرار بدورها المتكامل مع دور الأمم المتحدة. ومن هنا تأتي أهمية تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، والسعي إلى الاستفادة من الميزة التفاضلية لكل منهما في صون الأمن وتحقيق السلم.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي بأدوار أساسية قبل نشوب النزاع عن طريق الدبلوماسية الوقائية، وأثناء النزاع للتخفيف من حدته واحتوائه وتسويته عبر عمليات حفظ السلام، وبعد انتهاء النزاع من خلال المساهمة في بناء السلام.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام (S/2010/514)، ويهمنا التركيز على النقاط التالية.

أولا، في العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يعتمد العمل الجماعي الناجح على إقامة شراكة فعالة واستراتيجية بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولذلك نرحب بالاجتماعات التشاورية السنوية بين المجلسين، التي تركزت حتى اليوم على أفضل السبل لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تمويل بعثاته في مجال السلام والأمن، وعلى مجالي نشوب النزاعات وبناء السلام. وإن نجاح هذه الشراكة الاستراتيجية يتوقف على التعاون الوثيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ولا يسعنا في هذا الإطار سوى الثناء على إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، الذي يدمج ولايات عدة مكاتب وفرق دعم لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال وفي السودان، ويوفر قناة إضافية للعمل في مجالات منع نشوب النزاعات والانتخابات ونزع السلاح.

كما نثني على تقرير الفريق العامل المشترك بينهما بشأن السلام والأمن، الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. أما الترجمة الفعلية لهذه الشراكة الاستراتيجية فتتمثل في دعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وفي هذا السياق أؤكد على أهمية تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، فضلا عن دعم المبادرات المتعددة الآجال، التي حددها الأمين العام، ودعم العمل المشترك للمنظمتين في السياقات القطرية.

ثانيا، في التعاون في مجال حفظ السلام، إن الاتحاد الأفريقي، بقيامه بنشر عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، إنما يساهم في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك ندعو إلى تعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في تخطيط ونشر ودعم عملياته لحفظ السلام، بما في ذلك تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، وكذلك عملياته الحالية في الصومال وفي السودان. وفي هذا السياق نتطلع إلى نتائج تقييم القوة الاحتياطية الأفريقية، المعروفة باسم ”أماني أفريقيا“، المقرر إجراؤه خلال الشهر الحالي.

وعلى نفس المنوال نرحب بالعمل المشترك للأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل وضع مبادئ توجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين. كما نرحب بدعم الأمم المتحدة لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز قدرتها على حماية المدنيين في منطقة عملها. ونحن إذ نتطلع دوما إلى مزيد من الدعم لصالح الاتحاد الأفريقي، فإننا ندعوه إلى رسم خارطة الطريق الطويلة الأمد لبناء القدرات التي ستمكن شركاءه من مساعدته بقدر أكبر.

ثالثا، وأخيرا، في المساهمة في نجاح عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، إن نجاح مساعي الاتحاد الأفريقي في الحفاظ على السلم والأمن في القارة الأفريقية يتوقف بشكل كبير على تأمين الموارد اللازمة لعملياته لحفظ السلام. لأن تأمين تمويل مستديم لهذه العمليات يمكن التنبؤ به ويتسم بالمرونة، مثلما أكد عليه قرار المجلس ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، لا يزال يشكل تحديا رئيسيا. فلا يجوز أن يبقى تمويل هذه العمليات مقصورا بشكل أساسي على تبرعات الشركاء الدوليين بالرغم من تقديرنا الكبير لتبرعاتهم التي تبقى طوعية، والتي لا يمكن بالتالي ضمان استمرارها.

عندما يضطلع الاتحاد الأفريقي بعمليات حفظ السلام فإنه يتصرف بالتعاون وبالنيابة عن مجلس الأمن، الذي يظل يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لذلك فإن طلب الاتحاد النظر في إمكانية استخدام الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة في تمويل تلك العمليات في حالات محددة طلب يقع في موقعه الصحيح.

وفي هذا الإطار، أذكّر بما يشير إليه الأمين العام في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة في الصومال، من أن تقديم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للقوة قد أدى إلى تحسين كبير في الظروف المعيشية والعملية لأفرادها، وهو ما أكد عليه أيضا قائد بعثة الأمم المتحدة في الصومال أمام المجلس يوم أمس، أثناء مناقشة الحالة في الصومال (انظر S/PV.6408).

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي، وشكر بلدكم على القيادة التي أبداها بشأن المسألة المعروضة علينا وعلى عقدكم هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية. وأشكر كذلك الأمين العام على المعلومات التي قدمها. ونرحب مرة أخرى بالسفير لعمامرة في مجلس الأمن.

إننا نرحب بالتقدم الإيجابي المحرز، منذ المناقشة التي أجريت بشأن هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6206)، في تقوية العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مثل تأسيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ودعم تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، والتقدم في تأسيس هيكل السلام والأمن الأفريقي. إن التعاون الذي تحقق بين المنظمتين في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة علامة مهمة يجب أن تلهمنا على مضاعفة جهودنا لتوحيد طاقاتنا ورؤيتنا المشتركة للأهداف،

وتفاعلاتنا الدورية والتنسيق في مجالات الاهتمام المشترك في سبيل التصدي للتحديات التي تواجهها القارة.

ونقدر جهود الأمم المتحدة لتقديم الدعم والتدريب للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مبادراتها الرامية إلى إدارة الصراعات في القارة عن طريق الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام في سياقات كثيرا ما تنطوي على المصاعب والمخاطر، وكثيرا ما تعاني من قلة الموارد. وهذه الأنشطة يجب استكمالها باستعراض لعمليات حفظ السلام، مثل الاستعراض الذي استهلته الأمم المتحدة في العام الماضي، خاصة في مجلس الأمن، بغية كفالة أن يتمخض السعي إلى منع نشوب الصراعات وإرساء أسس السلام وصونه وتعزيزه والنهوض بالتنمية عن آثار ملموسة في الميدان.

والتحديات التي تعترض طريق السلم والأمن الدوليين والطابع المتعدد الأبعاد لصراعات هذا القرن زادت من تعقيد مهمة انتشار بعثات حفظ السلام، لا سيما في أفريقيا. ورغم إحراز التقدم في التعاون بين الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة والاتحاد الأفريقي، فإن المطلوب عمله ما زال كثيرا في ضوء التحديات التي نواجهها في الصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية، مثل تلك القائمة في الصومال والسودان ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. وثمة مخاطر مستمرة أيضا تهدد بزعزعة استقرار مناطق معينة نتيجة للتغيرات المؤسسية في الحكومة والعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان، وتهديدات عابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة والاتجار المحظور بالأسلحة والمخدرات، التي تقوض المؤسسات وسيادة القانون.

وأمام تلك الخلفية من المهم أن تركز الاجتماعات السنوية بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن هذا على المسائل المضمونة ذات الاهتمام المتبادل، وأن تستكمل باستراتيجيات مشتركة وتدابير لتقييم النتائج. وإننا نؤمن بأن تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي يجب أن يظل منصبا على مجالات التعاون مع المنظمة. ومن الأساسي مواصلة التحرك قدما في الوفاء بأهداف خطة الاتحاد الأفريقي العشرية لبناء القدرة، لا سيما بتطوير القدرات العملياتية للقوة الاحتياطية الأفريقية وتعزيز هيكل السلام والأمن الأفريقي.

إننا نسلم بحقيقة أن الدعم اللوجستي والمادي، فضلا عن التدريب، ينطوي على عناصر أساسية لحفظ السلام، خاصة في حالات الصراع المعقدة. ووفدنا يؤمن بأن نجاح مهام أي عملية لحفظ السلام يتطلب ولاية واضحة مثلما يقتضي الدعم والموارد الضرورية لتنفيذ تلك الولاية بطريقة فعالة.

وإن آليات التمويل التي يمكن التنبوء بها والمستدامة والمرنة، تتصف بممتهى الأهمية عندما يتعلق الأمر ببعثات حفظ السلام في أفريقيا، نظراً للقيود المادية واللوجستية للاتحاد الأفريقي. لذلك، نؤيد توصية الأمين العام بإيجاد آلية أكثر تنبؤاً واستدامة، ولا سيما لكفالة أن تتمكن تلك المنظمة الإقليمية من تحقيق الأهداف التي شرحها الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ونعتقد أيضاً أنه من الضروري إحراز تقدم في تحسين عمليات حفظ السلام في الميدان، وجعلها أكثر فعالية.

ونود كذلك أن نؤكد من جديد على أهمية تعزيز الاستراتيجيات والتدابير الإقليمية والمحلية البعيدة المدى في مجالات من قبيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وحماية المدنيين، وتعزيز المؤسسات وسيادة القانون.

ونحث الأمين العام على كفالة أن تدخل تلك العناصر بشكل واسع في جهود بناء السلام والتعاون، التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في أديس أبابا. ونأمل أن يتضمن تقريره المقبل بعد ستة أشهر توصيات ملموسة لتحسين نماذج

حفظ السلام في أفريقيا، عن طريق الدروس المستخلصة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال، والسودان، ودارفور.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذه المناقشة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم، التي تبيّن التزام مجلس الأمن بتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأفريقي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تزويدنا بالمعلومات عن تقريره (S/2010/514)، وأن أرحب بالبيانين الهامين من معالي وزير خارجية نيجيريا ومن السيد لعمامرة.

إن سنة السلام والأمن التي أعلنها الاتحاد الأفريقي هي الوقت المناسب لتقييم العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فقد شارك الاتحاد الأفريقي مشاركة بنّاءة وكبيرة في مواجهة التحديات للسلام والأمن في الصومال، وغينيا، وغينيا – بيساو، ومدغشقر، وموريتانيا، والنيجر، والسودان. ومثلما ناقشنا أمس، فإن النشاط المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على التعاون الحيوي بين المنظمتين. ونشيد بأوغندا وبوروندي على التزامهما المستمر ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولقد أظهرت الجلسة التي انعقدت أمس أهمية العلاقة المركزية في بلوغ أهدافنا المشتركة بشأن تحقيق السلام والأمن. لكن ينبغي لنا أن نعترف بأننا بدأنا للتو بتطوير العلاقة الاستراتيجية الحقيقية التي نريد أن نراها جميعاً. وتم إحراز تقدم عملي في ثلاثة مجالات.

المجال الأول هو إطلاق آليات لتعزيز الطابع الهيكلي للعلاقة بين المنظمتين. ونحن نرحب بهذا. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة في أديس أبابا أن يحسّن فعالية عمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضاً بإطلاق الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لفرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، بغية استعراض المسائل الاستراتيجية والتشغيلية الآنية والبعيدة الأمد.

والمجال الثاني هو العمل الجاري بشأن التطوير المؤسسي للاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى الاستعراض الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر للتقدم المحرز حتى الآن في برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء القدرات من أجل الاتحاد الأفريقي. ونرحب بإطار الاتحاد الأفريقي لتمويل توظيف الموظفين بغية العمل على تحقيق السلام والأمن. وسوف نساهم في صندوق المرتبات المشترك الذي سييسر هذا الأمر. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا.

والمجال الثالث هو أننا نرحب بالتقدم المحرز طوال الشهور الـ ١٢ الماضية في قدرة الإدارة المالية للاتحاد الأفريقي. فبناء القدرة الإدارية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إدارة الموارد، ضروري ليس لإدارة عمليات حفظ السلام الحالية والمستقبلية فحسب، وإنما أيضاً لتمكين قيام شراكة أكثر فعالية بين الاتحاد الأفريقي والمانحين. ونحن بحاجة إلى البناء على هذا التقدم، كجزء من التحول إلى عملية للتمويل أكثر تنبوءاً بها.

وترحب المملكة المتحدة بالدعم المالي الذي يقدمه جميع شركاء الاتحاد الأفريقي الحاليين. والمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل تتعلق بالسلام والأمن، والتي يبلغ إجماليها بليون يورو، هي مصدر رئيسي للتمويل الذي يمكن التنبوء به والمستدام. ويدعم مرفق السلام في أفريقيا تكاليف نشر عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي التي تأذن بها الأمم المتحدة. وتبقى المملكة المتحدة نفسها مانحة رئيسية لجهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام

والأمن، بما في ذلك عن طريق تدريب حفظة السلام، ودعم الوساطة، وعمليات دعم السلام.

ونحن ندرك، مع ذلك، مثلما ذكر الأمين العام هذا الصباح، أن هناك حاجة إلى العمل على التمويل البعيد الأمد والأكثر تنبوءاً به واستدامة ومرونة للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية الأمم المتحدة. والانخراط والالتزام المستدامان من جانب قاعدة أوسع للمانحين أمر ضروري. ومثلما ذكرنا أمس، تمس حاجة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل خاص إلى المزيد من الدعم الآتي من مجموعة أوسع من المانحين، مع شروط أقل.

وهناك خطوات عملية هامة تجعل العلاقة ملموسة. فقد بدأنا نرى بعض التأثير العملي. وشعرت بالتشجيع إزاء النقاش الذي دار الصيف الماضي بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. بيد أنني أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تحتاج إلى اهتمام خاص فيما نمضي قدماً.

أولاً، نحتاج إلى وضع إطار استراتيجي أوسع نطاقاً للعلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأرحب بعزم الأمين العام على تعريف رؤيته الاستراتيجية للتعاون في تقريره المقبل، الأمر الذي يوفر أساساً جيداً للتوصل إلى فكرة أوضح عما نريد أن نحققه معاً. ومن دون ذلك الإطار العام، فإن النقاش حول أن تصبح مخاطر التمويل عقبة أمام تعميق التعاون بيننا في المستقبل، هو ما نريد أن نشهده جميعاً.

ثانياً، نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر صراحة بعضنا مع بعض إزاء ما يصلح وما لا يصلح. وهناك العديد من الدروس التي يتعين استخلاصها – على سبيل المثال، من تجربة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونبدو أحياناً أننا نتزاحم في الكلام عن الصومال، وخاصة في ما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية. ويتعين أن نركز تركيزاً أفضل على خطط ملموسة لمواجهة حالات الصراع المحددة.

ثالثاً، يتعين على كلينا أن نفعل ما هو أفضل بشأن منع الصراع. وهذا أيضاً يتطلب حواراً صريحاً وتصميماً على اتخاذ القرارات الصعبة الضرورية لمواجهة حالات الصراع الناشئة. ونريد أن نرى مجلس الأمن يولي المزيد من الاهتمام لمنع الصراع، بما في ذلك في أفريقيا. وشراكة الاتحاد الأفريقي ستكون ضرورية لتحقيق ذلك.

ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن جميع هذه المسائل الهامة، بما في ذلك من خلال اجتماع المجلسين في العام القادم، ونتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام.

وأؤيد تأييداً كاملاً مشروع البيان الرئاسي الذي تم التفاوض بشأنه.

السيد إبنير (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي، على ترؤس هذه المناقشة الهامة. إن حضوركم يبيّن الأهمية التي تعلقها أوغندا على الموضوع المعروض علينا. ونود أيضاً أن نرحب بالأمين العام الذي عرض تقريره (S/2010/514) عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ونشكر أيضاً المفوض لعمامرة على بيانه.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة.

إن النمسا تشدد دوماً على أن الدعم الفعال من الأمم المتحدة إلى حفظ السلام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي يتصف بأهمية كبرى. والدور الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن في القارة الأفريقية ضروري ومكمّل لعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية العديدة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي

والأمانة العامة لزيادة تعزيز التعاون بينهما. ويبرز الاجتماع الأول الذي عقدته فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن التزام كلتا المنظمتين. ونتطلع إلى نتيجة الاجتماع المقبل الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير.

تمثل الاجتماعات السنوية بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن فرصاً مفيدة لمناقشة المسائل الموضوعية ذات الاهتمام المشترك. واقتراح الأمين العام القاضي بأن يكون الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا أمانة غير رسمية لهذه الاجتماعات فكرة قيمة ينبغي مواصلة النظر فيها. ومن أجل تكميل هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى، نعتقد أنه ينبغي أن يستمر تكثيف التبادلات على مستوى العمل. ولكي تكون هذه الجهود كبيرة، من الضروري أن تحظى نتائج هذه الاجتماعات بالمتابعة الملائمة.

إن إرساء التواجد المتكامل للأمم المتحدة في أديس أبابا أمر يستحق كل الثناء، فهو يقلل من تكرار العمل، ويمكِّن الأمم المتحدة من الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر المنشأة، ويسهل العمل بطريقة أجدى أكثر فعالية من حيث التكلفة. ونأمل أن يستفيد الاتحاد الأفريقي استفادة كاملة من منافع هذا المكتب.

وتدعم النمسا دعماً كاملاً الجهود الرامية إلى تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بخاصة الاتحاد الأفريقي ولجانه الاقتصادية الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، في اعتقادنا أن تكثيف التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي يتعاون أيضاً تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوربي، سيكون أيضاً رصيداً ثميناً، من شأنه أن يجلب فوائد الميزات النسبية للمنظمتين. وسيكون مؤتمر القمة المقبل بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي فرصة مهمة لتقوية هذه العلاقة.

ويمثل تعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي شرطاً مسبقاً لكي يتمكن الاتحاد من الاضطلاع بدور أكثر فائدة في صون السلم والأمن في أفريقيا. ونشيد بمفوضية الاتحاد الأفريقي على دورها القيادي في تعزيز القدرات الأفريقية. ومن المهم أن تدعم كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هذه الجهود. ونحن نتطلع لاستعراض منتصف المدة للبرنامج العشري لبناء القدرات. وينبغي أن يهدف بناء القدرات إلى تعزيز الملكية الوطنية، وأن يركز على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، مثل تحسين القدرات في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون. وهذه الإصلاحات مهمة جداً لصون السلم والأمن، كما ظهر ذلك من خلال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتفق النمسا مع الأمين العام فيما يتعلق بصعوبات تمويل بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ونرى أنه ينبغي الاستمرار في النظر في كل الخيارات المتاحة حالياً في ذلك الصدد.

ومن أجل أن تتكلل في نهاية المطاف بالنجاح عمليات مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يكون هناك تقسيم واضح لأعباء العمل وأن يجري تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل منظمة. ويحتل موضوع المساءلة موقع الصدارة في دعم الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، ونحن نرحب جداً بشروع مفوضية الاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة في عملية إصلاح إداري مهم. ونشجع المفوضية على الاستمرار في عملها لهذه الغاية.

واسمحوا لي أن أؤكد، على ضوء محدودية الموارد البشرية والمالية المتوفرة لحفظ السلام، على ضرورة أن تحظى الدبلوماسية الوقائية وجهود منع نشوب الصراعات باهتمام أكثر من جانب المجتمع الدولي عموماً ومجلس الأمن على وجه الخصوص، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومما لا جدال فيه أن منع نشوب الصراعات وتسويتها، من حيث فعالية التكلفة، يستفيدان من ميزة نسبية كبيرة إزاء أشكال أخرى من أشكال الانخراط، مثل التدخل في الصراع على نطاق واسع والتعمير بعد الصراع.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أعرب عن تأييدي الكامل لمشروع البيان الرئاسي، وأن أشكر أوغندا على دورها في صياغته وقيادتها للمفاوضات إلى أن وصلت إلى نتيجة ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد هافيستو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ أوغندا بصفتها رئيسة مجلس الأمن لتناولها الموضوع المهم المتمثل في السلام والأمن في أفريقيا ودعم عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وأؤيد تأييداً تاماً البيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يجب أن نعترف بأن عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي قد أحدثت بالفعل أثرا في اثنين من الصراعات التي تنطوي على أكبر قدر من التحديات في القارة، وهما الصراع في دارفور، في السودان، والصراع في الصومال. وكان الاتحاد الأفريقي أول من استجاب للفظائع في دارفور من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي لديه في عملية السودان، التي أدمجت الآن في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتعمل البعثة الحالية للاتحاد الأفريقي في الصومال في أكثر الظروف صعوبة في الميدان في مقديشو، وتوفر الأمن الأساسي للحكومة الاتحادية الانتقالية ولسكان مقديشو. ولا تزال أوغندا وبوروندي البلدين الرئيسين المساهمين بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالرغم من مخاطر الحالة في الميدان.

وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي من نواح كثيرة واحدة من أصعب العمليات الجارية. ومن مصلحة البلدان الأفريقية والشركاء الدوليين على نحو أساسي أن يكفلوا تسيير العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بكفاءة وعلى أساس مالي سليم. ونحن بحاجة إلى أن نبذل معاً المزيد من الجهد لبناء القدرات الأفريقية. ونؤيد بشدة توثيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل تلك الغاية.

وبينما يضطلع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بدور رئيسي في إدارة الأزمات الأفريقية وتسويتها، فالتعاون والدعم من جانب الشركاء الدوليين أمر مهم. وتلتزم فنلندا بدعم جهود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في هذا المجال. وفي الوقت الراهن، على سبيل المثال، نقوم بدعم عملية ”أماني أفريقيا“، بالإضافة إلى دورة تدريبية للأمم المتحدة تختص بفترة ما قبل عمليات الانتشار لفائدة ضباط الشرطة الأفارقة المزمع نشرهم في دارفور والصومال. وبالتعاون مع بلدان شمال أوروبا الآخرين، نقوم بدراسة السبل الكفيلة بتحسين دعمنا لتطوير القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا.

وفيما يتعلق بالصومال، تسهم فنلندا في محاربة القرصنة عبر عملية أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي، كما تسهم في تدريب قوات الأمن الصومالية عبر بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. لكننا نعلم جميعاً أن الجهود

المبذولة خارج الصومال سيكون أثرها ضئيلاً إن لم نستطع في الوقت نفسه دعم عملية السلام في الصومال ودعم تعزيز تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. لذلك، تقوم فنلندا بإعداد التمويل لتقديم دعم إضافي لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في جهوده الهادفة إلى التواصل مع كل أصحاب المصلحة في سبيل بلوغ السلام المستدام في الصومال.

ونحن نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن. ونأمل أن يتمكن التقرير أيضاً من تقديم المزيد من التوضيح بشأن مسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به على نحو أفضل لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضاً بالإصلاح الإداري داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن جهود المفوضية لتعزيز قاعدة الموارد الخاصة بالاتحاد.

وأود أن أتناول مثالين لبيان كيف تدعم فنلندا شركاءها في الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن. أولاً، نحن ندعم الاتحاد في تطوير قدراته على الوساطة السلمية من خلال برنامج مدته ثلاث سنوات. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير القدرات الذاتية لأفريقيا في منع نشوب الصراعات وتسويتها، بما في ذلك دعم مشاركة المرأة ومراعاة المسائل الجنسانية في عمليات السلام على نحو كاف. ونود أن نهنئ الاتحاد الأفريقي على عمله في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وبينما يستعد مجلس الأمن للاحتفال، في الأسبوع المقبل، بالذكرى السنوية العاشرة لقراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، سيكون من المناسب تذكُّر أن الدعوة القوية لاستصدار القرار جاءت من البلدان الأفريقية، بما في ذلك الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني.

ثانياً، تسهم فنلندا في عمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بشأن السودان، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق مبيكي. ويهدف الفريق إلى توفير الدعم للأطراف السودانية لتسوية الصراع في دارفور وفي تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وكذلك لدور المنظمات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية أهميته. وقد ظلت فنلندا تدعم أنشطة الهيئة في الصومال والسودان منذ عام ٢٠٠٤.

وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدور مهم في تعزيز السلم والأمن. وقد أنشأت فنلندا، بالتعاون مع المركز الأفريقي لتسوية النزاعات بصورة بناءة – وهو منظمة غير حكومية من جنوب أفريقيا – البرنامج الأفريقي لتنسيق بناء السلام. كما دأبنا على دعم منظمة تضامن المرأة الأفريقية، إذ دعمنا مؤخرا عملها الخاص بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في إعداد خطط عملها بشأن المرأة والسلام والأمن. على الرغم من الأزمة الاقتصادية، تمكنت فنلندا من زيادة تمويل مساعدتها الإنمائية. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٥٠ في المائة من مساعدتنا يذهب إلى أفريقيا.

إن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا وضعت هيكلا أمنيا للقارة جدير باعترافنا وتقديرنا الكاملين. واعتقد أنه في صالح الجميع أن يتطور الاتحاد الأفريقي أكثر ليصبح فاعلا بصورة أكبر. إن ما تقوم به المنظمات الأفريقية من جهود في منع نشوب الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، هي جهود جديرة بكل الدعم الممكن من الشركاء الدوليين. كذلك، تحقيقا لهذه الغاية، يتعين على مجلس الأمن أن يوسع من عضويته ليستجيب على نحو أفضل للحقائق الراهنة في العالم. وأعتقد أنه من مصلحتنا جميعا أن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلا قويا في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة السلم والأمن في أفريقيا وتقديم الدعم لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، وهي عمليات تعلق عليها بلداننا أهمية كبيرة. وأود أيضا أن أشكركم يا سيادة الرئيس على تشريفنا بحضوركم هذه الجلسة الهامة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرضه الوافي وأن أشيد به على التزامه بتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التصدي للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية في مجالات صون السلم والأمن.

أود أن أنوه بوجود السيد لعمامرة مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي وأشكره على بيانه الشامل. أود أيضا أن أرحب في هذه الجلسة الهامة بوجود معالي السيد هنري أودين أجوموغوبيا، وزير خارجية نيجيريا، ومعالي السيد يوسف حسن إبراهيم وزير خارجية الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

لقد أطلع وفدي باهتمام كبير على التقرير المقدم من الأمين العام (S/2010/514) عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، ونرحب ببلورة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمة مما يجسد رغبتنا في إقامة علاقة استراتيجية بين هاتين المنظمتين التي يمكن أن تتطور على نحو متساوٍ ومتناغم.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح التدابير المحددة التي اتخذت لتعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين، سواء أكان بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أو بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

وفي ذلك الصدد نرحب أيضا بالاجتماع التشاوري المشترك الرابع بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والذي انعقد في شهر حزيران/يونيه الماضي وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتاريخ ١ تموز/يوليه، ونرحب أيضا بتعيين السفير موبوري – موياتا لترؤس تلك الهيئة.

إن أفريقيا التي كثيرا ما ينظر إليها بوصفها المسرح الرئيسي لعمليات حفظ السلام أصبحت الآن من أصحاب المصالح في العمليات الخاصة بها. وإن هيكل السلام والأمن الأفريقي يحقق الآن تقدما ويشهد زيادة وتأثيرا بفضل الجهود الإضافية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي لبلورة رؤية استراتيجية وقدرة عسكرية للصمود أمام تحديات حفظ السلام.

وهذه الجهود برهان واضح على التزام وتصميم القادة الأفارقة بدعم القرارات المتخذة في الاجتماعات الأفريقية ومؤتمرات القمة الأفريقية بأفعال عملية تسرع من تنفيذها في الميدان. وثمة مثال هام لهذا، ألا وهو مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده الاتحاد الأفريقي في طرابلس في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، والتي اتخذ فيها، من بين أمور أخرى، قرارا شجاعا بمضاعفة نصيب الاتحاد الأفريقي في الميزانية المكرسة لعمليات حفظ السلام من ٦ إلى ١٢ في المائة.

وبما أن هذا يقصر كثيرا عن تبرير الاستقلال الذاتي الكامل، لا تزال الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي تواجه نقصا في الموارد وضعفا في القدرة، بينما تزداد بدرجة كبيرة الطلبات من أجل الاستجابة السريعة. وانطلاقا من تلك الروح، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلبت جمعية الاتحاد الأفريقي من الأمم المتحدة أن تنظر، بموجب الفصل

الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في إمكانية تمويل الاشتراكات الإجبارية لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو التي تقع تحت سيطرته بموافقة الأمم المتحدة.

إن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كرر ذلك الطلب في اجتماع عُقد مؤخرا. إن اعتماد هذه التدابير من شأنه أن يكفل للاتحاد الأفريقي القدرة التي يحتاجها للاضطلاع بأعماله وأن يكفل نجاح بعثاته في إطار ولاية مجلس الأمن.

إن العمل الرائع الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقرير، حدد الإجراءات الواجب اتخاذها. لأنه على الرغم من الإشارات الإيجابية العديدة في مجال التعاون بين المنظمتين، لا يزال يتعين فعل الكثير من حيث تشاطر الدور وتحديد الطرائق للتدخل.

وكما ذكر الأمين العام بوضوح في تقريره فإنه:

”من دون علاقة استراتيجية وتوجيهات واضحة حقا، ستظل جهودنا للعمل معا جهودا قصيرة الأجل، ومخصصة، وأكثر تعقيدا، وأكثر تكلفة في الكثير من الحالات. (S/2010/514، الفقرة ٥٥)“

في هذا السياق، فإن التقرير الذي يعتزم الأمين العام تقديمه قريبا سوف يحدد فيه أيضا، في جملة أمور، استراتيجية للتعاون بين المنظمة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام التي قد توفر لنا مبادئ توجيهية لشراكة أفضل بين منظمتينا.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أكرر التزام الجزائر مع المجتمع الدولي بإحلال السلام والأمن الدائمين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي نفس الوقت أود أن أشيد إشادة قوية بالعاملين في الميدان الذين يعملون بشجاعة من أجل السلام وتحقيق مبادئ ومقاصد المنظمة، وفي أحيان كثيرة على حساب أرواحهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم يا سيادة الرئيس على هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لبلدي ومنطقتنا والمجتمع الدولي بأسره. وهذه المناقشة أيضا تكتسي أهمية استراتيجية في تعزيز العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة.

إن حضوركم الشخصي، يا سيادة الوزير، لترؤس هذه الجلسة، وكذلك حضور وزير خارجية نيجيريا يقدمان شهادة واضحة على الأهمية التي توليها أفريقيا لهذه العلاقة.

نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (S/2010/514) ونعتبر وجوده هنا اليوم تعبيرا واضحا على الأهمية التي يعلقها هو أيضا على هذه المسألة. وعلى نفس المنوال، نرحب بوجود ومشاركة السيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

ذكرت وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في بلدنا، معالي السيدة مايتي نكوانا – ماشاباني في بيانها أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ما يلي:

”ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر إلى أفريقيا بوصفها شريكا في صون السلم الدولي وإدارة الصراعات، ووفقا لذلك، عليها أن تفعل المزيد من أجل تعزيز علاقة العمل بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي“. (A/65/PV.17)

إن هذا البيان ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة الذي أناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينص الفصل الثامن من الميثاق أيضا على تمكين المنظمات الإقليمية للمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد طور الاتحاد الأفريقي هيكلا شاملا للسلام والأمن، وهو استجابة مؤسسية لمنع نشوب الصراعات وحلها بفعالية داخل المنطقة.

إن ما يتحلى به الاتحاد الأفريقي من إرادة سياسية والتزام وتصميم لمعالجة القضايا الأمنية وجد تعبيرا عمليا في طائفة كبيرة من البعثات الدبلوماسية والوقائية للمنظمة التي تم القيام بها على مر السنين. وقد تجلى هذا الالتزام أيضا في مبادرات الاتحاد الأفريقي نحو بناء السلام وحفظ السلام وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع والتنمية في القارة. وفي الحالات التي لم يكن فيها المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مستعدا أو قادرا على التصرف، قام الاتحاد الأفريقي، على الرغم من أوجه قصوره بإرسال قوات لصون السلم والأمن في مناطق الصراع في أفريقيا.

وفي نظر الناس العاديين في القارة الأفريقية، يبدو كأنه يجب أن يموت الكثير من الناس الأبرياء وأن يسفك هذا السيل الغزير من الدماء البريئة قبل أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته لحماية وصون الاستقرار في القارة. وقد لاحظ البعض بسخرية أن مجلس الأمن يتحرك بسرعة الفهد الصياد استجابة لأزمة في مكان آخر، ويتحرك بسرعة الفيل للاستجابة للصراعات في أفريقيا. وعلينا أن نستمر في التأكيد مجددا من خلال أفعالنا على أن الأمم المتحدة تعمل لصالحنا جميعا.

إن هذه الأمثلة تبين بوضوح أن الاتحاد الأفريقي ينبغي ويجب أن ينظر إليه كشريك لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا. بيد أن وفدي قد أحاط علما بجهود الأمم المتحدة الجارية لدعم الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع ببعثات حفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة. غير أن ذلك لا يبرئ ساحة مجلس الأمن من مسؤوليته المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وما زال من أولويات الاتحاد الأفريقي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إننا نعتقد أن هذا التعاون عنصر أساسي لتحقيق السلام المستدام في كل أرجاء قارتنا. ويلاحظ وفد بلدي مع الرضا جهود مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن للتعاون على بلورة شراكة استراتيجية فعالة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماعات الاستشارية السنوية التي تعقد بين المجلسين منذ عام ٢٠٠٧ وبالالتزام الذي أُعرب عنه في الاجتماع الاستشاري المشترك الرابع لمواصلة تعزيز هذا التعاون. كما أن وفد بلدي يشجع على القيام بالمزيد من التفاعل المكثف المنتظم بين المجلسين.

وبينما يقدم التقرير لمحة عامة مميزة عن التقدم الهائل الذي أحرزته المنظمتان في تعزيز وتشغيل آلية الاتحاد الأفريقي لصنع السلام وحفظ السلام، فإنه يطرح أيضا عددا من التحديات على المستوى الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، سوف تقتصر تعليقاتنا على المجالات التالية.

إننا نتفق مع تقرير الأمين العام ونشجع مجلس الأمن على الابتعاد عن الترتيبات الحالية المخصصة والقصيرة الأمد والإقبال على رؤية استراتيجية أكثر حيال الاستراتيجية التي يرغب في إقامتها مع الاتحاد الأفريقي، والتي تخدم بشكل أفضل ولايته لصون السلم والأمن الدوليين. وحسب الأمين العام، فإن تلك الرؤية ستوفر التمكين والقدرة لكل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات التشريعية للأمم المتحدة لمواءمة إجراءاتها مع الرؤية الاستراتيجية الأعم.

إن التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل، الذي سلط الضوء عليه في تقرير فريق برودي (S/2008/813)، يطرحه تقرير الأمين العام مرة أخرى، حينما يقول إن ”الأطر المالية الحالية للشراكة في عمليات حفظ السلام لا تفضي إلى بناء استراتيجية مستدامة طويلة الأجل“ (S/2010/514، الفقرة ٦١). وهذا يدعو الأمم المتحدة إلى إجراء استعراض عاجل وإلى السعي إلى كفالة تمويل يمكن التنبؤ به واستدامته لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بالنيابة عن المجتمع الدولي.

كما ترحب جنوب أفريقيا بالتزام الأمين العام بتقديم تقرير خلال ستة أشهر، يحدد فيه ويرسم الخطوط العريضة للرؤية الاستراتيجية للأمانة العامة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن ويبحث التنوع المتزايد لنماذج حفظ السلام في أفريقيا. وينبغي للاجتماعات السنوية لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي أن تغتنم الفرصة للنظر المشترك والمتمعن في ذلك التقرير بغية تحديد واعتماد توصيات ملموسة للتنفيذ الفوري.

وفيما يتعلق بالبعثة الحالية للاتحاد الأفريقي في الصومال، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على دعوة الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن، في جملة أمور أخرى، أن يقر القوام المأذون به مؤخرا للبعثة، وأن يأذن بتعزيز مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة الممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وأن يفرض حصارا بحريا ومنطقة لحظر الطيران على الصومال، وأن يتّبع نهجا كليا حيال مسألة القرصنة قبالة الساحل الصومالي، وأن يلتزم بإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي بوصفها عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا، إن الفقرة ١٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) يتردد فيها صدى التسليم ”بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة للمنظمات الإقليمية عندما تضطلع بحفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة وباستدامة هذه الموارد والمرونة في الحصول عليها“. وعليه، فإننا ندعو مجلس الأمن لتنفيذ القرارات التي يصدرها في هذا المجال. وإننا على اقتناع بأن تنفيذ ذلك القرار سوف يسهم إيجابيا في صون السلم والأمن الدوليين. وحينذاك، يستطيع الناس العاديون في القارة الأفريقية أن يقولوا: ”الأمم المتحدة تعمل بالفعل لصالحنا جميعا“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي، على دعوة الاتحاد الأوروبي للاشتراك في هذه المناقشة. وقد أيدت هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2010/514) وبمناقشة اليوم التي تدل على دعم مجلس الأمن المستمر لدور المؤسسات الإقليمية الأفريقية، وكذلك دور ومسؤوليات المنظمات الإقليمية بوجه عام. وفي الوقت ذاته، أود أن أشكر الرئاسة الأوغندية لمجلس الأمن على جهودها في هذا الميدان كما يتجلى من وجود النائب الأول لرئيس وزراء أوغندا معنا اليوم.

وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والمفوض لعمامرة والسيد أجوموغوبيا على بياناتهم الهامة.

إن علاقات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومع المنظمات الدولية الأخرى، يجب أن تتحول بالفعل إلى شراكة استراتيجية. وسيؤدي التقدم في هذا الاتجاه إلى قفزة نوعية لقدرة منظومة الأمم المتحدة عموما على منع نشوب الصراع والاستجابة وتحقيق الاستقرار. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بقوة بتلك الشراكة ويدعم بالكامل الجهود الفعالة والمركزة والمنسقة تنسيقا كاملا لمواصلة بلورتها وتفعيلها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمقترحات الأمين العام الرامية إلى توسيع وتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. ومن الناحية العملية، فإننا نعتبر أن التعاون فيما بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة الأخرى قد تحسن على مدى السنوات القليلة الماضية. ومما يبعث على التفاؤل أن الطرائق والبارامترات لذلك التعاون قد ترسخت حتى الآن، بما في ذلك بفضل تقرير فريق برودي (S/2008/813) وتقارير الأمين العام اللاحقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالشروع في فرقة العمل المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بالسلام والأمن بوصفها آلية هامة لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين لمنع نشوب الصراعات وتسويتها.

إننا نرحب كذلك بتوحيد مكاتب الأمم المتحدة في أديس أبابا في مكتب مركب واحد قادر على أداء دور أقوى في العلاقات مع الاتحاد الأفريقي وكذلك مع بعثة الاتحاد الأوروبي المحلية. وأود أن أهنئ الأمين العام المساعد زخاري موبوري – مويتا على تعيينه رئيسا لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ونحن نتطلع إلى العمل معه ومع موظفيه.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الجديرة بالثناء للاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن ويسعدنا أن نرى أن تقرير الأمين العام قد نوه بالدور ذي الصلة الوثيقة الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. لقد دعمنا بشكل مباشر نشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، ولكن أيضا البناء التدريجي لسياسات ودعامات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وقد بُينت هذه الجهود بالتفصيل في الشراكة بين الاتحادين الأفريقي والأوروبي من أجل السلام والأمن وفي خطة عملها لفترة الثلاث سنوات. وهذه الشراكة بدورها تستند إلى هيكل تمويل بقيمة بليون يورو، يسمح بوضع البرامج الطويلة الأجل ويكفل استدامة الجهود.

إن أداة الاتحاد الأوروبي، المعروفة بمرفق السلام الأفريقي، تمثل مصدرا رئيسا للتمويل الذي يمكن التنبؤ به وباستدامته ومرونة الحصول عليه لعمليات دعم السلام بقيادة أفريقية. وبتخصيص ما جملته ٧٤٠ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٤، وفر المرفق جزءا رئيسيا من تمويل وتعزيز قدرات المؤسسات والهياكل ذات الصلة، وتعزيز التفاعل بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. كما مول عددا من عمليات السلام بقيادة أفريقية، مثل البعثة السابقة للاتحاد الأفريقي في السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوة المتعددة الجنسيات للجماعة الاقتصادية والمالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعمليات الاتحاد الأفريقي في جزر القمر.

إن اجتماع القمة الثالث للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذي سيعقد في ليبيا يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سيكون بالتالي فرصة لتقييم السنوات الثلاث الأولى لخطة عمل شراكتنا من أجل السلام والأمن والأنشطة المضطلع بها حتى الآن. وفيما يتعلق بالمستقبل، سوف يرسي مؤتمر القمة الأسس لخريطة طريق على أساس تقييم مشترك لركائز هيكل السلام والأمن الأفريقي وعلى نتائج ممارسة أماني أفريكا، وقد استكملا للتو.

وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، نحن مستعدون لتكثيف إسهامنا في عمل الأمم المتحدة كما عرضه الأمين العام في تقريره، ولتشاطر الدروس المستفادة من دعمنا السياسي والفني والمالي لهيكل السلام والأمن الأفريقي ولعمليات السلام الأفريقية.

وختاماً، أود أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاماً قوياً بمواصلة تطوير شراكاته الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي ومع الأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام يبرز مدى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والذي يضاهي في نطاقه التعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن منظماتنا تعمل انطلاقاً من جداول أعمال مشتركة وتواجه نفس التحديات. لذلك، فإنني أؤيد تماماً تشجيع الأمين العام على العمل في هذا الاتجاه أكثر فأكثر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين السابقين الإشادة بكم، سيدي الرئيس، لتنظيم مناقشة اليوم بشأن السلام والأمن في أفريقيا ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ويؤكد أهمية هذه المناقشة ترؤسكم لها وحضور وزيري خارجية نيجيريا والصومال معنا هنا، وأنا أوجه لهما تحية خاصة جداً. كما أود أن أعرب عن الشكر للأمين العام على بيانه المفيد، وأثني على تقريره الشامل والقيم عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2010/514). وأشكر أيضاً السفير لعمامرة على إحاطته الإعلامية وإسهامه الهام في مناقشتنا اليوم.

والبرتغال، بطبيعة الحال، تؤيد الآراء الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي للتو، ولذلك سأقتصر على ذكر بعض النقاط المحددة التي نرى أنه ينبغي التأكيد عليها.

إن تاريخ الأمم المتحدة يبين أن عمليات حفظ السلام ليست بالنشاط قصير الأمد. وفي هذا الصدد، فإن الشراكات مع المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في سلامنا وأمننا الجماعيين، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام الدور الأساسي لمجلس الأمن دائماً.

وتتعدد الأمثلة لهذا التعاون، بما في ذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي في تشاد وكوسوفو، ومع الاتحاد الأفريقي في السودان والصومال. واليوم، نحن نحلل الحالة الأخيرة: عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. ولقد اتضح جلياً أننا إذا أردنا أن ننجح، لا بد من تطوير شراكة فعالة واستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لا تنطوي على دعم الأمم المتحدة المباشر للاتحاد الأفريقي عندما يقوم بعمليات تأذن بها الأمم المتحدة فحسب، بل تساعد الاتحاد الأفريقي أيضاً على تطوير قدراته الخاصة في هذا المضمار. تلك الشراكة ينبغي أن تعمل في اتجاهين من خلال تعزيز القدرات السياسية للأمم المتحدة وزيادة قدرات دبلوماسيتها الوقائية. وتوافق المنظمتان ودولهما الأعضاء ذلك، ولكن تحقيقه يقتضي مواظبة ومرونة والتزاماً سياسياً مستداماً من جميع الأطراف المعنية.

ومنذ صدر تقرير برودي (S/2008/813)، اتخذت خطوات هامة كثيرة، كما أشار تقرير الأمين العام قيد النظر اليوم. والبرتغال ترحب بإطلاق فرقة العمل المعنية بالسلام والأمن المشتركة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي مؤخراً. وهذا التزام فائق الأهمية لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين في هذا المجال.

نرحب أيضاً بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه، الذي يرأسه زميلنا السابق

زاكاري موبوري – مويتا، الذي أحييه وأهنئه بحرارة. ونرى أن إنشاء هذا المكتب سيساعد في الحد من الازدواجية ويعزز العمل المشترك حيثما تبرز الحاجة إليه – على المستوى المحلي.

هذه كلها خطوات هامة للغاية صوب تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، شأنها شأن الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي توفر الالتزام السياسي الأساسي. ومع ذلك، علينا أن نفعل المزيد لتحقيق شراكة عملياتية استراتيجية أساسية حقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومكتب الأمم المتحدة الجديد في أديس أبابا سيكون له دور أساسي في بلورة هذه العلاقات، وأنا على ثقة بأنه سيحقق ذلك. كما أن العلاقات اليومية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي – من خلال تنفيذ إطار عمل برنامج بناء القدرات في ١٠ سنوات للاتحاد الأفريقي وأيضاً من خلال مزيد من التواصل العملياتي والمنتظم – ستكون أساسية.

إن اقتراح الأمين العام باستخدام الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع وحل النزاع في أفريقيا باعتباره أمانة غير رسمية للاجتماعات بين مجلس الأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي يمكن أن يكون خطوة نحو كفالة أن تكون لتلك الاجتماعات نتائج ملموسة وجوهرية.

وبناء القدرات والمؤسسات في منع النزاع وحفظ السلام وبناء السلام، وأيضاً في الإدارة، مجالات شديدة الأهمية ينبغي دعمها. والبرتغال تثني على كل العمل الذي أنجزته الأمانة العامة هنا، وتحيي كل الجهود التي تبذل من جانب الاتحاد الأفريقي، ونهيب بالاتحاد الأفريقي وكل أعضائه مواصلة هذه الجهود، كي يصبحوا أكثر قدرة على الاضطلاع بالملكية الكاملة لسلامهم وأمنهم.

إننا ندرك أنه رغم كل هذه الجهود، ما زالت هناك تحديات جمة، يصعب التغلب عليها، لتحسين فعالية عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ومن الأمثلة الدالة على ذلك غياب التوازن بين عدد القوات التي يجري نشرها والأراضي الشاسعة؛ وثمة مثال آخر يتعلق بتحدي تمويل البعثات.

والبرتغال، إذ تنوه بالجهود الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة بشأن عمليات تزداد حجماً وتعقداً في أفريقيا، ترى أن عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة في شكلها الحالي تتطلب تمويلاً أكثر استدامة ومرونة وقابلية للتنبؤ. وترحب البرتغال بالجهود التي يبذلها الأمين العام، كما جاء في تقريره، بشأن الميزانية وإصلاح الإدارة المالية والمساءلة. ونرى أننا نحتاج إلى شيء من العملية والواقعية لمعالجة هذه المسألة.

أخيراً، أود أن أقول كلمة بشأن أهمية المنظمات دون الإقليمية في هيكل السلام والأمن الأفريقي. فهذه المنظمات يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في المساعدة على صون السلام والأمن في مناطقها، غير أنه لا بد من تحسين قدرتها في هذا الصدد. ويمكن للأمم المتحدة كذلك أن تؤدي دوراً هنا، بمساعدتها على بناء قدراتها ومؤسساتها وتعزيز التنسيق الفعال معها. وما من شك في أن ذلك سيعزز قدرة الأمم المتحدة في الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

وفي الختام، لقد تحقق الكثير في العام الماضي بشأن تطوير هذه الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والبرتغال تلتزم بقوة بدعم استمرار هذه الجهود التي تراها ضرورية للنهوض بالسلام والأمن في جميع بقاع العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد ماينا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن مسألة نعتبرها أساسية للسلام والأمن في أفريقيا.

ترحب كينيا بتقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2010/514). وهذا التقرير يعالج مسائل هامة تتعلق بعمليات حفظ السلام وعدد من التوصيات التي تتطلب أن ننظر فيها جميعاً.

تؤدي المنظمات الإقليمية دوراً محورياً في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، وهي بالفعل تساعد على تعزيز ولاية المجلس لكفالة صون السلام والأمن الدوليين. وبصفة خاصة، فإن الاتحاد الأفريقي كان، ولا يزال، يؤدي هذا الدور في ميادين منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. ومع ذلك، هناك الكثير من التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في نشر عمليات حفظ السلام وإدارتها. ومسألة بناء القدرات حيوية الأهمية إن أردنا تعزيز التطور المؤسسي للاتحاد الأفريقي. وبناء القدرات مهم لا لتمكين الاتحاد الأفريقي من معالجة عمليات حفظ السلام المباشرة فحسب، بل من أجل منع النزاع والوساطة وبناء السلام أيضاً.

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضرورية في معالجة مسألة السلام والأمن في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشدد على ضرورة إقامة شراكة استراتيجية وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ويعطي توجيهات بشأن الآليات والعمليات التي يجب وضعها لتعزيز هذه الشراكة البالغة الأهمية.

ومما يشجعنا الزخم المتزايد في محاولة تعزيز وتقوية العلاقة بين المنظمتين. ونحن نرحب بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي برئاسة السفير موبوري مويتا الذي أنشئ في تموز/يوليه. ومن المؤكد أن انصهار مختلف مكاتب الأمم المتحدة في أديس أبابا في مكتب محكم واحد يساعد كثيرا في توحيد قنوات التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي الواقع، إن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي سيكون مثالا كبيرا على تطور المشاركة النوعية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن طريق الحد من ازدواجية العمل وتجميع الموارد بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

ومسألة التمويل لدعم عمليات حفظ السلام الأفريقية مطروحة على الطاولة لفترة طويلة. إن تقرير برودي (S/2008/813) والتقارير اللاحقة والتقييمات والمبادرات كلها سعت إلى إيجاد سبل للأمم المتحدة من أجل مساعدة الاتحاد الأفريقي في تحسين فعالية نشر وإدارة عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وقد اعترفت الأمم المتحدة فعلا بأهمية تعزيز مرونة تمويل قدرة الاتحاد الأفريقي في مجالي السلم والأمن واستدامته وإمكانية التنبؤ به. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى إدراك أفضل للديناميات المعنية والمضي قدما في هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالحالة المحددة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تؤيد كينيا بشدة الدعوة التي وجهها بالأمس إلى هذا المجلس مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير لعمامرة، (انظر S/PV.6407) إلى الموافقة على القوام المأذون به مؤخرا لبعثة الاتحاد الأفريقي والإذن بتعزيز مجموعة دعم لها، فضلا عن جميع نقاط العمل الأربع الأخرى التي أثارها المفوض، بما في ذلك إلحاق بعثة الاتحاد الأفريقي بالأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أذكر بملاحظة الأمين العام في التقرير الحالي أن:

”احتياجات أفريقيا كثيرة، ولكن كثيرة أيضا هي المساهمات التي قدمها الأفارقة ... لحفظ السلام في منطقتهم وخارجها“ (S/2010/514، الفقرة ٦٥).

ولذلك، من الصواب والعدل أن تسير الأمم المتحدة والشركاء الدوليون مع أفريقيا على الدرب وهي تسعى إلى إيجاد حلول للصراعات التي عصفت للأسف بالقارة الأفريقية لفترة طويلة.

ونتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي يعتزم تحديد الرؤية الاستراتيجية لتعاون الأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. ونرحب كثيرا بحضور القادة الأفارقة في القاعة اليوم. وتلك رسالة قوية بشأن الأهمية المفهومة التي توليها بلدان أفريقيا لهذا البند. وتشارك أستراليا ذلك الشعور بالأهمية.

ويأتي البند قيد النظر اليوم في صميم الكيفية التي يجب أن تظل فيها منظومة العلاقات الدولية المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ذات أهمية بالنسبة للتحدي المعاصر المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين في ظل ظروف نعرف جميعا أنها مختلفة جدا عن الظروف التي كانت سائدة عندما أنشئت الأمم المتحدة. وللأسباب المعاصرة نفسها يجب أن يفضي الإصلاح المبكر لمجلس الأمن إلى زيادة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن.

وترحب أستراليا بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2010/514). ومن الواضح أنه قد أحرز بعض التقدم الحقيقي على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية في تعزيز الشراكة الاستراتيجية، والأهم من ذلك، الشراكة التشغيلية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

لقد أصبح الاجتماع التشاوري السنوي بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن ثابتا على جدول الاجتماعات. وهو يجسد أهمية أقامة هاتين الهيئتين للشراكة الوثيقة والاستراتيجية المطلوبة. وكذلك على المستوى الاستراتيجي، سعدنا كثيرا بالمشاركة في الاجتماع الافتتاحي بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام الذي عقد في وقت سابق من هذا العام. كما أن تلك العلاقة تحتاج إلى أن تتطور لتصبح شراكة قوية وفعالة.

ونحن نرحب بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا في أديس أبابا. وينبغي لذلك أن يولد مزيدا من التآزر والفعالية في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن مجموعة التدابير الأخرى الواردة في تقرير الأمين العام كلها تدابير عملية ومعقولة وتحتاج إلى توسيعها في المستقبل، بما في ذلك تبادل الموظفين والمعتكف السنوي والتعاون المستمر بشأن المسائل الخاصة بكل بلد. وينبغي لذلك كله أن يؤكد على أن الاتحاد الأفريقي، في وضع النظم الخاصة به، يتعلم من خبرات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

وترحب أستراليا بالتقدم الذي أحرز. ويصب في المصلحة العالمية لنا جميعا أن يستمر الاتحاد الأفريقي في التطور كمنظمة إقليمية موثوقة وقوية ومجهزة تجهيزا كاملا للتصدي للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية، وبخاصة فيما يتعلق بمنع الصراعات والاستجابة لها.

وينهض الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية المساهمة بقوات بمسؤولية كبيرة وشاقة – ولكن بصورة مثيرة للإعجاب – عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام في أفريقيا.

وينبغي للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا الإقرار بالدور الذي تؤديه تلك البلدان في الصون المباشر للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، واتخاذ الخطوات اللازمة لدعمهما.

ومن جانبنا ظللنا سعداء بالإسهام، بطريقة صغيرة، في تعزيز هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقدمت أستراليا دعما عمليا للجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع مبادئ توجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، وسنستمر في دعم الاتحاد الأفريقي في ذلك المسعى.

وتدعم أستراليا برنامج التعليم الإلكتروني لقوات حفظ السلام الأفريقية، ودأبت على ذلك منذ بدء البرنامج في عام ٢٠٠٦. وفي ذلك الوقت، استقطب البرنامج – وهو برنامج جيد – أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طلب التحاق من ٢٠ عملية لحفظ السلام في دورات التدريب من بعد، بدون أي تكلفة على المشاركين. إن توفير التدريب الموحد لقوات حفظ السلام هو الأساس لتعزيز فعالية حفظ السلام.

في الصيف الماضي، وفرنا التدريب لعنصر التخطيط العسكري التابع للقوات الاحتياطية في شرق أفريقيا، مع التركيز في المقام الأول على التخطيط المتعلق بالمقرات والإمداد. وسنواصل تقديم تلك المساعدة مع القوة الاحتياطية والوحدات الاحتياطية الأخرى.

وكذلك في هذا الصيف الماضي، أعربت أستراليا عن سعادتها لرعايتها بالتعاون مع نيجيريا مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالردع واستخدام القوة والاستعداد التشغيلي في حفظ السلام، الذي عقد في مركز حفظ السلام التابع للجيش النيجيري في كادونا بنيجيريا. واستقطب هذا المؤتمر مشاركين من حوالي ٢٠ بلدا أفريقيا مساهما بقوات، بغية إعداد مواد إرشادية شاملة لجميع الأفراد العسكريين وموظفي الدعم. كما سعدنا بالإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بهدف تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة عمليات حفظ السلام.

ونحن نتطلع إلى استمرار الحوار مع الاتحاد الأفريقي لدعم عمله وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات في أفريقيا. وقد وقعنا مؤخرا على مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من شأنها تعزيز تعاوننا في المجالات ذات الاهتمام المشترك في النطاق الأوسع لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، في مجال السلام والأمن – الذي بطبيعة الحال يتعلق بمناقشة اليوم. كما افتتحنا مؤخرا – ينبغي أن أقول ”بعد طول انتظار“، ولكنه تحقق – سفارة مقيمة في أديس أبابا وعينا ملحقا للدفاع وموظفين معتمدين لدى الاتحاد الأفريقي. وينبغي لتلك التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة أن توفر أساسا متينا لتوسيع نطاق مشاركة أستراليا مع الاتحاد الأفريقي في هذا المجال في المستقبل.

ومن البديهي أن المسألة الأصعب قيد النظر اليوم هي مسألة التمويل المرن والمستدام ويمكن التنبؤ به لقدرات الاتحاد الأفريقي على تحقيق السلام والأمن. ونثني على المساهمين الرئيسيين في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لتحملهم المسؤوليات الضخمة التي نهضوا بها. إن مسألة تمويل تلك المسؤولية تأتي في صميم قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للتهديدات والعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص.

ومع ذلك، لا تثار المسألة عندما ننظر في مسألة دعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي فحسب. ففي الأسبوع الماضي تحديدا، أعرب المجلس في مناقشته بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (انظر

S/PV.6396)، عن شعور مماثل عندما أكد مجددا ”الأهمية الحاسمة لتوفر التمويل في الوقت المناسب وبصورة مرنة ويمكن التنبؤ بها لبناء السلام“ (انظر S/PRST/2010/20). وفي تموز/يوليه، وبعد أن نظر المجلس في الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية (انظر S/PV.6360)، أقر بأهمية تعزيز الجهود المبذولة لتأمين دعم مالي يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب، كي يتسنى استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية على نحو أمثل.

ستعمل أستراليا بتوجه واقعي مع الدول الأعضاء للتصدي لتلك المسألة. إنها مسألة تهمنا جميعا، وليس أعضاء المجلس وحدهم. ينبغي لنا أن ننظر جماعيا في تمويل عمليات السلام إذا أردنا أن نكون جادين في مساعدة البلدان الخارجة من النزاع بحيث تصبح دولا مستقرة ومزدهرة، وإذا أردنا أن نكون جادين بشأن المسؤوليات الملقاة على عواتقنا جميعا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق. على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لهذا الأمر، وينبغي أن نمنح تلك الأولوية عاجلا لا آجلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أبي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أن أعرب عن تقديري لسعادة السيد بان كي – مون، الأمين العام، على تقريره (S/2010/514). كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السفير لعمامرة وزملائه على إحاطتنا علما بالمستجدات وعلى جهودهم في توطيد السلام في أفريقيا وتنسيق الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

في وقت سابق من هذا العام، طلب الأمين العام من المجلس، خلال مناقشته المفتوحة بشأن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أن يتوخى بناء عالم تتضافر فيه جهود المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في جميع القارات، وفق مبادئ الميثاق، بهدف منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها (انظر S/PV.6257). إن الاهتمام المتزايد الذي لقيته مسألة تعزيز الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تطور مشجع للغاية للدول الأفريقية.

تولي إثيوبيا اهتماما كبيرا للشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. نحن نرى أن من الأهمية البالغة تعزيز أوجه التآزر في المجالات ذات الصلة التي تعمل فيها المنظمتان بحيث يستفاد إلى أقصى درجة من المزايا النسبية لكليهما.

وفي وقت ندرك أن تلك الشراكة الاستراتيجية قد أسست في إطار المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، نرى أيضا أن قرب الاتحاد الأفريقي من موقع الأحداث، ومعرفته الوثيقة بها، وقدرته على حلها ستساعده بدون شك في الاستجابة العاجلة للمسائل الناشئة في ذلك الصدد.

إن صنع السلام وحفظ السلام، كما نشاهد الآن، قد أصبحا مسؤولية مشتركة يضطلع فيها المجتمع الدولي بدور هام، وهكذا فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية سيساعد الأمم المتحدة على بلوغ أهدافها. وقد أخذ المجلس ذلك في الحسبان واتخذ خطوات في الاتجاه السليم نحو القيام بمسؤولياتنا المشتركة.

ويشدد وفدي على الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على نحو متسق. وهكذا، فإن المشروع، أو بالأحرى تمويل عملية بناء القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، يعني تمكين الجهاز الإقليمي في معالجته للمسائل المتعلقة بأمن واستقرار ومستقبل قارتنا. وسيمكن

المشروع ذلك الجهاز القاري من استغلال طاقاته الكامنة إلى أقصى حد والعمل من تلقاء نفسه ببناء قدراته الذاتية.

إننا نتفق مع الأمين العام في ما ذهب إليه من أن الوقت قد حان لصياغة مبادئ أكثر وضوحا واتخاذ خطوات عملية للتصدي للتحديات الماثلة أمام تلك الشراكة. إن العمل الذي أنجزته بالفعل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يقف شاهدا على نهج التعاون النموذجي الذي ينبغي عليهما اتباعه. إن هاتين البعثتين، والدروس المستخلصة منهما، يمكن أن يشكلا قاعدة للاستفادة مما تم إنجازه حتى الآن.

يرحب وفدي بالجهود المشتركة الرامية إلى تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي على الاستجابة للأزمات التي تقع في القارة وبالتالي يؤيد الاقتراح المتعلق بإنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدراسة آليات تنفيذ برنامج بناء القدرات في مجمله.

إن تدابير المجلس لتعزيز استدامة وثبات ومرونة التمويل الموجه نحو تعزيز هيكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وبخاصة عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، جهود تستحق الإشادة بها. ومع ذلك، لا يزال أمامنا عمل كثير في هذا المجال.

نود أن نعرب عن تأييدنا لاستخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي تأذن بها الأمم المتحدة وذلك على أساس الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام. على المجلس أن يظهر عزمه وإرادته السياسية فيما يتعلق بتوفير الموارد الضرورية لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في هذا المجال.

تقف إثيوبيا على أهبة الاستعداد للعمل على بلوغ أهداف الشراكة بين الجهازين. وبما أن الوقت قد حان للقيام بمزيد من العمل، فإنني أقول إن وفدي يتطلع إلى التدابير الفعالة التي سيتخذها المجلس في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي في المستهل أن أتقدم لكم بصادق التهنئة الحارة لرئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر، سيما وأنكم من بلد أفريقي جار وشقيق وله إسهاماته المقدرة فيما يتصل بتعزيز السلام والاستقرار في قارتنا الأم أفريقيا. ويطيب لي أن أثمن دوركم كرئيس للمجلس في إنجاح زيارة بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى بلادي والتي مكنت المجلس من الوقوف على حقيقة الأوضاع على الأرض في السودان، كما لا بد لي من أن أهنئكم على تنظيم هذه المداولات الهامة بشأن الأمن والسلم في أفريقيا وبصفة خاصة دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

لقد حرص الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن يضمّنوا في الفصل الثامن من ميثاقها نصوصا ملزمة فيما يتصل بدعم الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، وذلك لإدراكهم الكامل لحقيقة أن السلام العالمي كل لا يتجزأ، وأن إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون الأمن والسلم الدوليين أمر لا مناص منه. واستنادا إلى ذلك، فقد جاءت توصيات الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) مصوبة نحو كيفية توفير آليات التمويل المستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تقرها الأمم المتحدة، حيث ركز الجزء الأول من ذلك التقرير على كيفية تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتفعيل قنوات العمل المشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم

والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بصورة ترقى إلى مستوى الشراكة والتنسيق المباشر، بما في ذلك صنع القرار ومشاطرة المسؤوليات وفقا للولايات المحددة للجهازين. ولا بد لي في هذا المقام أن أعرب عن التقدير لما تم تنظيمه حتى الآن من زيارات متبادلة واجتماعات تشاورية مشتركة عقدت بين الجهازين منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن، غير أننا ما زلنا نتطلع إلى تنسيق أكثر إحكاما خاصة فيما يتصل بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبرنامج العشري الخاص ببناء قدرات الاتحاد الأفريقي وتعزيزها في مختلف مجالات صناعة وحفظ وبناء السلام، على النحو الذي تم إقراره في البيان المشترك الصادر عن المجلسين عقب اجتماعهما التشاوري الرابع في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٠. ولعلنا ندرك جميعا أهمية تكثيف معدل الإحاطات الدورية التي يقدمها مسؤولو الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن والتي يستعرضون من خلالها موقف التقدم المحرز في مجالات التعاون بين المنظمتين، حيث أبرزت تلك الإحاطات خلال الفترة الماضية متطلبات التعاون بين المنظمتين خاصة فيما يتصل بالأوضاع في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومدغشقر وبلدي السودان.

إننا نتفق مع تقرير الأمين العام الأخير بشأن الموضوع فيما يتصل بتوصيفه للشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بأنها ذات شقين أولهما يتصل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ودعم الآليات الأفريقية الخاصة بالسلام والأمن، وثانيهما العمل المشترك بين المنظمتين من خلال الآليات القطرية ووكالات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة بصناعة وبناء السلام. غير أننا نرى أن منع نشوب النزاعات يجب أن يحظى أيضا بالأولوية ونشير في ذلك إلى المذكرة المفاهيمية التي نظر فيها مجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي حول الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية، والتي تم تضمين أهم محاورها في البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، حيث أكد ذلك البيان على أهمية تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، بل والحكومات الوطنية في مجالات الدبلوماسية الوقائية والسبل السلمية، بما في ذلك الوساطة وتطوير مناهج العمل الإقليمية في مجالات تسوية النزاعات بصفة عامة.

فيما يتعلق بحفظ السلام، وأخص هنا بالإشارة العملية المختلطة في دارفور، فإن التعاون القائم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي قد أثبت جدواه منذ انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا إلى عملية مشتركة بين المنظمتين وهي العملية المختلطة في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إذ كان الأصل في تلك العملية أن تكون نموذجا لتطبيق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في صيانة الأمن والسلم الدوليين، وكما تذكرون جميعا فقد نص التقرير المشترك الذي قدمه كل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بصورة واضحة على أن تلك البعثة هي بعثة ذات طبيعة ومكون أفريقي خالص وتوفر لها الأمم المتحدة مستلزمات الدعم المالي والفني واللوجستي بما في ذلك تقديم المشورة الفنية والتقنية في مختلف المجالات. ولعل تلك التجربة قد أكدت الآن مدى أهمية صقل القدرات الإقليمية في مجالات حفظ السلام أخذا في الاعتبار الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. غير أننا ما زلنا نرى أن تجربة العملية المختلطة في دارفور تؤكد بدورها مدى أهمية توفير الدعم المالي المستدام والقابل للتنبؤ لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بتنسيق مع الأمم المتحدة.

إن عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تواجه العديد من التحديات التي في مستهلها أن التمويل يعتمد بصفة أساسية على مساهمات المانحين

والشركاء الدوليين، بما في ذلك من خلال منبر الاتحاد الأفريقي. وغني عن الذكر أن عدم الاعتماد على مصادر تمويل ثابتة والاعتماد كليا على التبرعات والمساهمات يجعل استراتيجيات وخطط عمليات حفظ السلام الأفريقية عرضة للتأرجح والتقلبات وعدم الاستقرار وفقا لمدى تجاوب المانحين مع كل حالة. ولعلي أشير هنا إلى أن تعاطي المانحين وتجاوبهم أثناء وقبل توقيع اتفاق السلام عموما. قد لا يكون بذات الكيفية في مرحلة حفظ السلام، أي ما بعد توقيع الاتفاقيات. وهنا العديد من التجارب التي نشير منها على سبيل المثال إلى المساهمات أو في الحقيقة الوعود السخية التي وعد بها المانحون في أوسلو عام ٢٠٠٥ لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، غير أن تلك المساهمات لم يتم الوفاء بها على النحو المتوخى عندما دخل طرفا الاتفاق في مراحل التطبيق والحاجة الحقيقية للدعم.

في ختام بياني، لا بد أن أؤكد على أن تحقيق الشراكة الاستراتيجية الكاملة بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بصيانة الأمن والسلم تستوجب اعتماد توجيهات وإجراءات عملية من الأجهزة التشريعية المختصة بالأمم المتحدة، خاصة الجانب الذي يتعلق بالتمويل ومصادره. لا سيما وأن الاتحاد الأفريقي الآن قد اضطلع ويضطلع بمبادرات إقليمية طموحة أسهمت بصورة واضحة في نجاحه في المساهمة في حل النزاعات في أفريقيا. كما لا بد لي أن أشير هنا مجددا إلى أهمية الاجتماعات المشتركة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على أن تكون هناك آلية موسعة تعنى بالأعمال التحضيرية لهذه الاجتماعات وذلك لا يعني الانتقاص من ولاية فريق العمل التابع لمجلس الأمن والخاص بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. كما أنني ومن هذا المنبر لا بد لي من أن أحيي المبادرات والإسهامات التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي في ذلك في بلدي السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص بيان رئاسي باسم المجلس عن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/21.

تقرر ذلك.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.